

الفصل الرابع :

مكافحة الفساد الإداري في ضل جهاز مكافحة الفساد الإداري .

6.1 تمهيد :

الفساد الإداري هو أحد أعراض العلل العميقة في المجتمع، ويعد أكبر مشاكل الحكومة التي لم تجد صعوبة في إيجاد حل له بعد استفحاله فيها مما يؤدي إلى عدم اكتمال عملية بناء دولة فعالة وخاضعة للمساءلة، كما أن الفساد الإداري يدل على ضعف الحكومة وفشل النخب السياسية في إدارة موارد الدولة .

إن الفساد الإداري يمتد إلى الأموال العمومية التي تعتمد عليها الدول في أداء وظائفها الأساسية والثانوية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأموال العامة بطبيعتها أكثر عرضة لجرائم الفساد الإداري سواءً تعلق الأمر بصرف الأموال العمومية أو تحصيلها، كما أن استفحال الفساد الإداري في المجتمعات يؤثر سلباً وبشكل كبير على الأموال العمومية، فهو يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق ويقلل من عائدات الدول .

فمكافحة الفساد الإداري المنتشر في بلدان العالم أصبح من أولويات كل الدول ، خاصةً في ظل الانتشار المستمر والخطير لهذه الظاهرة التي باتت تهدد الممتلكات والأموال العامة والخاصة كذلك ، حيث أن عدد كبير من الموظفين الفاسدين يسعون لزيادة دخلهم عن طريق الاستيلاء بكافة الطرق الممكنة على الممتلكات والأموال العامة والخاصة .

كما أن التدابير العادية لمكافحة الفساد الإداري لم تعد مجدية لمكافحة نظراً للتطور الهائل الذي مرت به الجرائم بشكل عام وجرائم الفساد الإداري بشكل خاص حتى باتت عابرة للحدود ، لذلك كان لا بد من وضع آليات جديدة مبتكرة وغير تقليدية لمكافحة هذه الجرائم ، الأمر الذي جعل مسألة حماية هذه الممتلكات والأموال من مسؤولية الدول والمنظمات الدولية ، عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية وردعية

من شأنها محاربة جرائم الفساد الإداري ، ومن هذه الطرق إنشاء أجهزة محلية ودولية مختصة في مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه .

اختلفت دول العالم حول طرق إنشاء هذه الأجهزة وفي تسميتها كذلك ، كما أن هذه الأجهزة اختلفت عن بعضها في طرق تنظيمها وفي الصلاحيات الممنوحة لها ، ولكنها تجتمع في هدف واحد يتمثل في مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه ، حيث تقوم هذه الأجهزة بحماية الممتلكات والأموال العامة والخاصة عن طريق ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الإداري وتقديمهم للعدالة وردع كل من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد أدى انتشار ظاهرة الفساد الإداري على مستوى العالم إلى تكثيف الدول والمنظمات الدولية من جهودها على الصعيد المحلي والدولي من أجل وضع آليات قانونية كفيلة للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته ، وقد تجسدت هذه الجهود باعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة الفساد في أكتوبر عام 2003 ، والتي نصت في مادتها السادسة على إلزام الدول الأعضاء المصدقة للاتفاقية بإيجاد هيئة أو هيئات تختص بمكافحة الفساد الإداري على صعيدها المحلي .

6.2 المبحث الأول : ماهية جهاز مكافحة الفساد الإداري .

تعتبر الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد الإداري بمثابة السلطة العليا في كل دولة للشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد الإداري والوقاية منه ، ويوكل لها مهمة حماية الممتلكات والأموال العامة والخاصة في تلك الدول من كل أشكال جرائم الفساد الإداري التي من الممكن أن تتعرض له .

يعتبر جهاز مكافحة الفساد الإداري طريقة جديدة ومبتكرة وخارجة عن المألوف لمكافحة توسع واستفحال جرائم الفساد الإداري في ظل محدودية فاعلية الآليات القانونية الوقائية والردعية ، وضعف

المؤسسات الرقابية الموجودة في التصدي لهذه الجرائم ، خاصة في الدول التي تمتلك أجهزة مختلفة كل منها له اختصاص يختلف عن الآخر مما يضعف قدرتهم على مكافحة الفساد الإداري بالشكل المطلوب .

6.2.1 المطلب الأول : تعريف جهاز مكافحة الفساد الإداري .

سعت دول كثير من دول العالم إلى تنفيذ المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة 2003 لمكافحة الفساد عن طريق استحداث جهاز أو هيئة لها استقلالية خاصة عن باقي الوزارات والهيئات التابعة للنظام الإداري في تلك الدول ، ولكن توجد دول خاضت هذه التجربة قبل اتفاقية الأمم المتحدة منها ماليزيا وسنغافورة كما سبق بيان ذلك ، وقد أعطى نجاح تجاربهم الإلهام للأمم المتحدة وباقي دول العالم للمضي قدماً في هذه الخطوة والتي أثمرت بشكل ملحوظ وأدت إلى التحجيم من انتشار الفساد الإداري على مستوى هذه الدول .

6.2.1.1 الفرع الأول : التعريف الفقهي لجهاز مكافحة الفساد الإداري .

جهاز مكافحة الفساد الإداري متشابه في الكثير من الدول ، وهو جهاز مستقل عن باقي أجهزة الدول الإدارية يتبع في أغلب الدول لرئاسة مجلس الوزراء أو الرئيس ، يحتوي على أقسام إدارية تنظم عمله الداخلي والخارجي وتخصص له ميزانية مثل باقي أجهزة الدولة الإدارية .

قال عن تعريفه فرانسو كاردونا : " يمكن تعريف هيئة مكافحة الفساد بأنها مؤسسة مستقلة ، غير بعيدة عن المؤسسات الحكومية التنفيذية ، وتنطوي على وظيفتها الرئيسية على تنسيق جميع الأنشطة الموجهة نحو تنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد في البلاد ، وتوفير المعلومات والآراء اللازمة لإعادة تصميم وتحسين تلك الاستراتيجية ، ويجب إعارة اهتمام خاص لتصميم الوكالة وموقعها في الهيكل الحكومي العام

، بهدف الحفاظ على حريتها المهنية واستقلاليتها المؤسسية ، وضمان مساءلتها المهنية وتقييمها على مر الزمن²¹⁹.

وقد عرفه كاليب فرميان بأنه : " جهاز يتبع للتنظيم الإداري للدولة يقوم بدور رقابي ووقائي وعلاجي لحماية الوظائف العامة من جرائم الفساد الإداري التي يرتكبها الموظفون العامون في الدولة"²²⁰. ونستنتج من الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن جهاز مكافحة الفساد الإداري عبارة عن : " هيئة أو هيئات تنشئها الدول الأعضاء في الاتفاقية تتولى مسؤولية منع انتشار الفساد الإداري ، مستقلة ولها كامل الحرية في إصدار السياسات والتدابير الوقائية الخاصة بها ، ولها مواردها الخاصة وتحتوى على موظفين متخصصين ومدربين على مهام مكافحة جرائم الفساد الإداري.

وفي فرنسا عرف المشرع الفرنسي الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد من خلال القانون رقم 1691 لسنة 2016 المؤرخ 9 ديسمبر 2016 على أنها : " هي وكالة تختص بمساعدة السلطات المختصة والأشخاص المعنيين بمنع وكشف أعمال الفساد، والتأثير على العمليات المالية والتجارية، واختلاس الأموال العامة، والمحسوبية ، وهي الجرائم الجنائية التي تم تدوينها في المواد 10/432 وما بعدها، من القانون الجنائي في القسم المعنون بـ (الإحلال بقواعد النزاهة)²²¹.

219 فرانسو كاردونا .2021. "سياسات وهيئات مكافحة الفساد" دليل عمل نشره مركز النزاهة في قطاه الدفاع التابع لوزارة الدفاع النرويجية. الموقع: [file:///C:/Users/Alis_/Downloads/GGG_%233_\(ARA\).pdf](file:///C:/Users/Alis_/Downloads/GGG_%233_(ARA).pdf) . ص 4. تم التصفح بتاريخ : 2022/10/23 م .

220 سليمان عبد المنعم . 2015 . الجوانب الموضوعية والإجرائية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام الاتفاقية). الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. ص 134 .

221 د. محمد فتحي محمد إبراهيم .2021. "جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد". مجلة روح القوانين ، طنطا : كلية الحقوق بجامعة طنطا . العدد (93) . ص 661 .

وفي الدول العربية قام المشرع الجزائري بتعريف جهاز مكافحة الفساد القانون رقم 06-01 المؤرخ

في 20 فبراير 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه : " هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، بقصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد " .

أما المشرع السعودي فقد عرف جهاز مكافحة الفساد الإداري على أنها : " هيئة عامة تتبع للحاكم تختص بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في الجهات العامة بالدولة، والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25%؛ وذلك لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة ، والشفافية ، والصدق ، والعدالة ، والمساواة²²² .

وقد عرف المشرع المغربي جهاز مكافحة الفساد الإداري لديه بقوله في نص القانون رقم 113.12 الصادر بتاريخ 9 يونيو 2015 على أن الجهاز عبارة عن : هيئة وطنية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مشكّلة من عدة أجهزة تختص بتولي مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد ، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال ، والمساهمة في تخليق الحياة العامة .

ويعرف الباحث جهاز مكافحة الفساد الإداري على أنه : " هيئة إدارية تتمتع بالشخصية

الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويكون لها موازنة خاصة بها يضمن الموازنة العامة، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة للقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها التي رسمها المشرع لها" .

222 وائل سعيد علي الزهراني . 2020 . "مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية" . المجلة العربية للنشر العلمي ، الأردن : رماح. العدد (25). ص 678 .

6.2.1.2 الفرع الثاني : المدلول القانوني لجهاز مكافحة الفساد الإداري .

إن المدلول القانوني الذي يمنح لأي جهاز مكافحة الفساد الإداري معناه القانوني يعد من الأساسيات والمقومات التي يقوم عليها هذا الجهاز ، بغض النظر عن الوظيفة التي ستسند إليه ، نظراً لما يترتب هذا المدلول من آثار تحكم الجهاز وسلطته واستقلاليتها .

وبالرجوع إلى تعاريف جهاز مكافحة الفساد الإداري سواء التي تم التطرق لها أو التي لم يتم التطرق لها في سياق الأطروحة نلاحظ أن تحديد المدلول القانوني لجهاز مكافحة الفساد الإداري يقتضي تعريف مصطلحين هامين وهما :

6.2.1.2.1 أولاً : الجهاز :

تعد الأجهزة الإدارية بمختلف مسمياتها (دواوين أو هيئات عامة أو غيرها من مسميات) التي تختص بممارسة مهام رقابية أو استشارية لمعاونة الإدارات المركزية والوزارات على أداء مهامهم بالصورة المطلوبة منهم .

وإذا كان الطابع المميز للعمل الإدارات المركزية أو الوزارات هو وضع السياسة العامة لكل دولة واتخاذ كافة ما يترتب عليها من إجراءات والقرارات بواسطة الأجهزة الإدارية وقياداتها ، فإنه بالمقابل نجد أن الطابع المميز لعمل الإدارات المركزية المعاونة هو التأكد من ضمان سير العمل في المرافق العامة الخدمية وحسن أدائه سواء بالكشف عن مواطن الضعف ومعالجتها أو بمكافحة الظواهر السلبية كالفساد الإداري ووضع طرق وقاية من مثل هذه الظواهر .

فبالتالي فإن تعريف الجهاز الإداري هو : جهاز مركزي مستقل إدارياً ومالياً ذات طابع رقابي أو استشاري يتبع إدارياً لسلطة عليا في الدولة مثل الرئيس أو رئاسة مجلس الوزراء تختص بمراقبة أداء المرافق

العامه في الدولة مثل الوزارات والهيئات الخدمية لضمان سير المرافق العامة بنظام وتقديم الحلول للقضاء على الظواهر السلبية التي تظهر على هذه الوزارات والهيئات الخدمية .

6.2.1.2.2 ثانياً : الفساد الإداري :

سبق التطرق إلى معنى الفساد الإداري بشكل مفصل في الفصل التمهيدي من الأطروحة ، حيث تم تعريفه في اصطلاح الإداريين على أنه : استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبه أو مكانة اجتماعية ، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي .

وعرف معجم أوكسفورد الإنجليزي الفساد بأنه : " انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحايمة ، وقد يعني الفساد ارتباط بسلعة ما هو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة ، وعندما يرتبط بالإنسان : يعني انعدام الضمير ، وضعف الوازع الديني عند الشخص بما يجعل من نفسه بيئة صالحة لنمو الفساد ."

في رأينا، مما سبق نستنتج بأن تعريف جهاز مكافحة الفساد الإداري حسب معطيات المدلول القانوني أنه: سلطة إدارية مستقلة تتبع في تنظيمها لسلطة علياً في الدولة تختص بالرقابة على الأجهزة الإدارية الأخرى في الدولة ويكون دورها الرئيسي الوقاية ومكافحة جرائم الفساد الإداري.

6.2.1.3 الفرع الثالث : خصائص جهاز مكافحة الفساد الإداري .

إن جهاز مكافحة الفساد الإداري يتميز بعدة خصائص تميزه عن العديد من الأجهزة الإدارية

الأخرى وهي :

6.2.1.3.1 أولاً : يمتلك الاستقلالية .

يعد جهاز مكافحة الفساد الإداري من الناحية القانونية هيئة وطنية عامة في الدولة التي يقع بها مستقل مالياً وإدارياً، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية الخاصة به، مما يمكنه من أداء مهامه المنوط بها على أكمل وجه دون تأثير من أي جهة خارجية.

تعد الاستقلالية عن التدخلات في عمل جهاز مكافحة الفساد الإداري كقاعدة عامة أمر ضروري لكي تؤدي هذا الجهاز مهامه بفعالية ، ويقصد بالاستقلالية هنا الاستقلالية التشغيلية الكافية التي تحمي الجهاز التأثيرات غير المبررة أو التدخلات المباشرة في عمله .

تعني الاستقلالية القدرة على اتخاذ القرار والتصرف بنزاهة دون تأثير خارجي على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بأنشطة التحقيق، يجب أن يترجم ذلك بين الأمور الأخرى إلى حماية من التدخل السياسي ومن الضغوط التي لا مسوغ لها من أي نوع كان ، وبالتالي لا يمكن أن تتحقق الاستقلالية كقيمة إن كانت الإرادة السياسية لمكافحة الفساد ضعيفة أو غير موجودة²²³.

6.2.1.3.2 ثانياً : لديه سلطة إدارية .

يتمتع جهاز مكافحة الفساد الإداري بالطابع السلطوي المستمد من النصوص القانونية المنشأة لها، والذي يمكنها من تقديم الآراء والمقترحات والتوصيات إلى أي جهاز إداري آخر في الدولة بقصد مكافحة الفساد الإداري أو الوقاية منه سواءً في القطاع العام أو الخاص في الدولة التي يقع فيها ، فهو بذلك يملك سلطة استشارية تمكنه من التأثير على باقي أجهزة الدولة وكذلك سلطة الضبط التي تعطيه سلطة قانونية تمكنه من اتخاذ القرار اللازم لملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الإداري وضبطهم ومعاقبتهم .

223 فرانسو كاردونا . سياسات وهيئات مكافحة الفساد . ص 7 .

وعرف فقهاء القانون السلطة الاستشارية بأنها السلطة التي تقوم على أساس الاستشارة وتقديم

النصح لرجال السلطة التنفيذية وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ووضع الخطط ورسم السياسات لتحقيق الأهداف²²⁴.

وقد عرف محمد فؤاد الهيئات الاستشارية بأنها: تلك الهيئات التي تعاون أعوان السلطة الإدارية بالأراء الفنية المدروسة في المسائل الإدارية التي تدخل في اختصاصاتهم ، وتتكون هذه الهيئات من عدد من الأفراد المتخصصين في فرع معين من الفروع المعرفة يجتمعون في هيئة مجلس للمداولة والمناقشة والبحث وإبداء الرأي في المسائل التي تعرض عليهم²²⁵.

6.2.1.3.3 ثالثاً : ذو طابع إداري .

يعد جهاز مكافحة الفساد الإداري جهاز إداري من ضمن الأجهزة ذات الصبغة الإدارية ، وتعتبر كل التصرفات التي تصدر منه هي تصرفات إدارية ، وبالتالي فإنه يختلف عن باقي الأجهزة التي لا تعد إدارية مثل البرلمانات والمجالس الدستورية التي تعتبر أعمالها ليست إدارية .

ويظهر الطابع الإداري لأي جهاز من أجهزة مكافحة الفساد الإداري من خلال النصوص القانونية المنظمة لإنشاء هذا الجهاز ، حيث يتجسد الطابع الإداري من خلال تعريف الجهاز وطريقة اختيار أعضائه والمهام الموكلة إليه من خلال قانون إنشائه .

224 فرانسو كاردونا . سياسات وهيئات مكافحة الفساد . ص 8 .

225 حيدور جلول . 2021 . الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وحماية الممتلكات والأموال العمومية . (أطروحة دكتوراه) . جامعة جيلالي ليايس . ص 27 .

6.2.1.3.4 رابعاً : يمتاز بطابع وقائي .

إن الهدف الأساسي من إنشاء جهاز مكافحة الفساد الإداري هي الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته ، كما أننا نستشف من اسمها الوقاية من جرائم الفساد الإداري ، حيث أن الوقاية تعني الاهتمام بالمشاكل قبل وقوعها ، وتقديم الدراسات عن الظواهر السلبية التي تهدد الدول ووضع الحلول لها.

ويظهر الطابع الوقائي لأجهزة مكافحة الفساد الإداري من خلال الصلاحيات التي تعطى إليه والتمثل في وضع سياسة خاصة له للوقاية من جرائم الفساد الإداري قبل وقوعها ، وتقديم الاستشارات والاقتراحات عن التدابير الوقائية لأجهزة الدولة الأخرى في كيفية الوقاية من هذه الجرائم .
وتجدر الإشارة إلى أن جهاز مكافحة الفساد مثل ما أن له دور في الوقاية من جرائم الفساد الإداري إلى أن له دور مهم كذلك وهو مكافحة هذه الجرائم بعد وقوعها عن طريق ملاحقة مرتكبيها وضبطهم وتقديمهم للعدالة ، فالوقاية تعني أن الجهاز يتعامل مع الأسباب والعوامل التي تسبب انتشار جرائم الفساد الإداري وتقديم الاقتراحات للتصدي لها قبل وقوعها ، أما المكافحة فتعني ملاحقة مرتكب جرائم الفساد الإداري بعد وقوع الجريمة وضبطه وتقديمه للعدالة .

6.2.1.3.5 خامساً : جهاز متخصص .

التخصص نعني به أن القانون قد خصص لجهاز مكافحة الفساد عمل محدد وأجندة محددة ، وأن الموظفين لدى الجهاز يجب أن يكونوا من أصحاب الاختصاص المهني وضالعين في أعمال مكافحة الفساد الإداري ، حيث أنه يجب أن تتوفر فيهم جميع المهارات اللازمة لمكافحة الفساد الإداري وتنفيذ أجندة الجهاز ومهامه.

في رأينا أن خاصية التخصص التي يمتاز بها جهاز مكافحة الفساد إذا طبقت بالشكل الصحيح

قد تجعل جهاز مكافحة الفساد من الأجهزة القوية في أي دولة مما يعجل من تطهير الدول من الفساد الإداري ويعزز جانب الوقاية منه ، حيث أن هذه الخاصية مهمة جداً ويجب التركيز على تفعيلها بالشكل المطلوب الذي يضمن للجهاز قيامه بأداء واجباته بالشكل المطلوب منه .

6.2.1.4 الفرع الرابع : أنماط أجهزة مكافحة الفساد الإداري .

تعمل الأجهزة العليا للرقابة على مكافحة الفساد من خلال إجراء الرقابة على المال العام، بينما تحظى أجهزة مكافحة الفساد بتفويض للتحقيق في مجموعة واسعة من ممارسات الفساد وملاحقتها قضائياً ، وتأخذ هذه الأجهزة أشكالاً مختلفة ، تتراوح من المفوضيات أو اللجان الصغيرة المكرسة فقط للتحقيق في الفساد إلى أجهزة كبيرة متعددة الأغراض ذات وظائف تنفيذية واستقصائية وقضائية، ويعتمد اختيار النمط المناسب على الظروف المحلية والتاريخ والموارد والدور الذي تلعبه أجهزة مكافحة الفساد القائمة، والإرادة السياسية، وتشارك أجهزة مكافحة الفساد بنشاط أو أكثر من الأنشطة الرئيسية التالية:

1. التحقيق في الفساد وملاحقة الفاسدين قضائياً.

2. معالجة نقاط الضعف البنوية، والثغرات القانونية والدوافع التي ينشأ عنها الفساد.

3. التثقيف العام من خلال إعطاء الاستشارات أو نشر التقارير السنوية والإعلان والمؤتمرات وحملات التوعية ضد الفساد في الخدمة العامة .

هناك نمطين عامين مشهورين لأجهزة مكافحة الفساد: النمط متعدد الأغراض، ونمط تطبيق

القانون، وتجدر الإشارة إلى أننا تطرقنا لهما لأنهما الأبرز مع وجود غيرهما:

6.2.1.4.1 أولاً: النمط متعدد الأغراض.

وهو النمط الأبرز والأكثر نجاحاً في الواقع العملي ، لأنه يجمع بين الوظائف الثلاثة لأجهزة مكافحة الفساد الإداري المكافحة والوقاية والتثقيف العام (سواءً من تقديم الاستشارات أو نشر المعرفة لعامة المجتمع في الدول) .

ومن الأمثلة البارزة عن هذا النمط لجنة مكافحة الفساد المستقلة في هونغ كونغ، واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في نيو ساوث ويلز في أستراليا، ومديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية في بوتسوانا ، أما عربياً فلأسف لا يوجد مثل هذا النمط على أرض الواقع .

6.2.1.4.2 ثانياً : نمط تطبيق القانون .

يتولى نمط تطبيق القانون (أو نمط التحقيق) كما يسمى في بعض دول العالم إجراء التحقيقات في أنشطة الفساد وملاحقة مرتكبيه وتقديمهم لمحاكمتهم في جهاز إداري آخر متخصص بذلك ، وهذا النمط يفتقد لوظائف رئيسية أخرى تخص بها أجهزة مكافحة الفساد الإداري وهي الوقاية والتثقيف العام ، وهو نمط تبنته على نطاق واسع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتمتع بتقليد عريق من الحكم متعدد الأحزاب والفصل بين السلطات ما أدى بها إلى فصل وظائف مكافحة الفساد الأخرى وتوزيعها على أجهزة إدارية أخرى .

وقد تبنت هذا النمط دول مثل: النرويج وإسبانيا وكرواتيا ورومانيا من دول الإتحاد الأوروبي ، وكذلك عدد من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر وتونس والمغرب .

6.2.2 المطلب الثاني : اختصاصات جهاز مكافحة الفساد الإداري .

إن مكافحة الفساد عملية معقدة جداً تتطلب استراتيجية شاملة تجمع بين عدة وظائف رئيسية الأولى منها هي وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ، وأما الثانية فهي التحقيق مع الجهات الفاسدة وملاحقتها قضائياً وتقليل فرص الفساد في العمليات الحكومية، وأما الوظيفة الثالثة فهي تثقيف المجتمع والموظفون العامون في الدول بشأن مخاطر الفساد الإداري وإيجاد الدعم العام لأنشطة جهاز مكافحة الفساد الإداري .

لا تحتاج هذه الوظائف إلى مؤسسة واحدة لتنفيذها، لكنها ترتبط جميعها بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد الإداري، والفشل في إدراج أي من هذه الوظائف يعرض كافة جهود مكافحة الفساد الإداري للتقويض ولذلك نرى بأن جعل هذه الوظائف تحت جهاز واحد أفضل من جعلها تحت أكثر من جهاز وذلك لضمان أداء هذه الوظائف بشكل سليم يضمن الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته .

والاختصاصات هي ما أنيط به من القيام بأعمال أو وظائف معينة على جهاز مكافحة الفساد الإداري من رقابة وإشراف وتوجيه وإعداد خطط للوقاية من جرائم الفساد الإداري وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم ونشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه على أفراد المجتمع .

6.2.2.1 الفرع الأول : اختصاصات جهاز مكافحة الفساد الإداري .

إن أجهزة مكافحة الفساد الإداري يناط بها تنفيذ وظائف عديدة ، وهذي الوظائف تسمح للأجهزة بأداء دورها في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته ، ومن هذه الوظائف :

6.2.2.1.1 أولاً : الوظائف التي تقع تحت مظلة الوقاية .

يطغى على جهاز مكافحة الفساد الإداري بطبيعة مسماه الطابع الاستشاري الذي يقوم على أساس دعم جهاز مكافحة الفساد الإداري لأجهزة الدولة الإدارية الأخرى بالاستشارات التي تسد الثغرات التي من خلالها يدخل الفساد الإداري لهذه الأجهزة ، وهذه المهام الاستشارية تتمثل في الآتي :

1. اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد الإداري : تجسيدا لنص المادة الخامسة من اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م في فقرتها الأولى والتي نصت على : تقوم كل دولة

طرف (وفقاً لنظامها القانوني) بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة

الفساد ، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سياسة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات

العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة ، فإن كافة الدول التي تمتلك جهاز خاص لمكافحة

الفساد الإداري عهدت بهذا الدور للجهاز للقيام به .

وعلى هذا الأساس يقوم جهاز مكافحة الفساد بالبحث عن شتى الأسباب والعوامل أيأ

كانت (اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها) التي من الممكن أن تؤدي لانتشار

ظاهرة الفساد الإداري وإعداد دراسة تحتوي على تحليلات دقيقة عن سبب بروز هذه

الأسباب والعوامل ووضع حلول للوقاية من هذه الظاهرة .

وفي نظرنا إن أنجح نماذج أجهزة مكافحة الفساد الإداري هي التي تقوم بهذا العمل مع المشاركة

الفعالة في تطبيق هذه الدراسات ، حيث أن هذه الأجهزة هي المختصة بمكافحة الفساد الإداري والوقاية

منه ، وهي جهات لها خبرة في ذلك ، وبالتالي من المفترض تحقيق نتائج مذهلة يصعب الوصول لها بدون

تدخل أجهزة مكافحة الفساد الإداري في تطبيق هذه الدراسات .

2. تقديم توجيهات واقتراحات تخص الوقاية من الفساد الإداري : من الوظائف التي يقوم بأدائها

جهاز مكافحة الفساد الإداري هي مراقبة الأجهزة الإدارية الأخرى في الدولة التي يقع بها

سواء العامة منها أو الخاصة ، حيث يقوم برصد أي مكامن ضعف بهذه الأجهزة من الممكن

تسمح بارتكاب أي جريمة من جرائم الفساد الإداري ، حيث تتركز مهمته على تقديم

التوجيهات والاقتراحات للجهاز الإداري المعني بهدف الوقاية من جرائم الفساد الإداري عن

طريق سد الثغرات وتقوية جوانب الضعف في هذا الجهاز .

وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف طريقة تدخل جهاز مكافحة الفساد الإداري في توجيه الأجهزة

الأخرى لتقوية مواطن الضعف أو سد الثغرات التي توجد بهذه الأجهزة من دولة إلى أخرى ،

فبعض الدول لم تحدد في الأساس طريقة هذه النوع من التدخل وتركت الأمر تقديري للجهاز

نفسه، والبعض الآخر حدد آلية هذا الدور عن طريق طلب رسمي يقدمه جهاز مكافحة

الفساد الإداري للحكومة أو للجهة الإدارية المستهدفة ، والنوع الثالث من الدول أعطت

كامل الصلاحية لجهاز مكافحة الفساد بالتدخل في أي وقت وبأي طريقة يراها مناسبة له

لأداء هذا الدور .

3. وضع قواعد أخلاق الوظيفة العامة : من الوظائف الوقائية لجهاز مكافحة الفساد التعاون مع

كافة الأجهزة الإدارية الأخرى لتحديد قانون أو وضع قواعد تساهم في إرساء وتعزيز مبادئ

الحوكمة الإدارية وما تحويه من مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والتعاون التي تنسجم مع

طبيعة أجهزة الدولة الإدارية التي تقدم خدمات عامة أو خاصة للمجتمع ، وذلك من أجل

ضمان التزام موظفين القطاع العام والخاص الاقتداء بها والعمل بمضمونها .

ونرى الكثير من قواعد السلوك المهني منتشرة في دول العالم ومنها وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة التي اعتمدها مجلس الوزراء الإماراتي في قراره رقم (15) لسنة 2010 م .

4. تجديد الأدوات الخاصة بالوقاية من الفساد الإداري : من وظائف جهاز مكافحة الفساد الإداري الأساسية والتي تضمن له الوقاية الدائمة من جرائم الفساد الإداري والتي تعتبر من الجرائم المتطورة بشكل كبير ومخيف هي البحث الدائم والتطوير المستمر لمنظومة الوقاية من جرائم الفساد الإداري وذلك من خلال الاطلاع على ما وصلت إليه جرائم الفساد الإداري من تطور ، وكذلك ما وصلت إليه منظومة الوقاية من هذه الجرائم في دول العالم ، كما يقوم الجهاز بالتقييم الدوري لأدائه وأداء الأجهزة الإدارية الأخرى لدورها في الوقاية من جرائم الفساد الإداري للوقوف على مواطن القوة والضعف وتحديد خططها بشكل مستمر .

6.2.2.1.2 ثانياً : الوظائف التي تقع تحت مظلة مكافحة .

يتمارس جهاز مكافحة الفساد الإداري وظائف يقع تصنيفها في خانة مكافحة الفساد الإداري لمكافحة هذه الآفة بصورة فعالة، بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجله بالذات حماية الممتلكات والأموال العامة والخاصة، ولذلك نشاهد بأن أجهزة مكافحة الفساد الإداري الفعالة تمارس وظيفة مكافحة الفساد الإداري من خلال المراقبة والمتابعة والملاحقة وتوقيع العقاب على الفاسدين.

1. الرقابة على أجهزة الدولة الإدارية وموظفيها.

يعتبر جهاز مكافحة الفساد الإداري حسب طبيعته القانونية سلطة إدارية مستقلة وهذي أهم خصائصه، بناءً على ذلك فإنه يمارس سلطته الرقابية على الأجهزة الإدارية والهيئات والمؤسسات العامة الأخرى التي تشكل الجهاز الإداري لأي دولة في النطاق الذي حدده له المشرع، سواءً كانت هذه الرقابة عن طريق

لجان تفتيش أو طلبات يقدمها الجهاز للجهة المعنية للتدقيق على ملفاتها أو أي طريقة أخرى ضرورية للكشف عن الفساد الإداري.

2. ملاحقة المفسدين وتقديمهم للعدالة.

جرائم الفساد الإداري من الجرائم التي تندرج تحت قانون العقوبات لأي دولة، ولذلك يُعطى جهاز مكافحة الفساد الإداري سلطة ممارسة أعمال الضبط القضائي لملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الإداري وتقديمهم للعدالة.

ولكن تختلف السلطة الممنوحة لجهاز مكافحة الفساد الإداري من دولة لأخرى، فبعضها أعطى سلطة كاملة للجهاز التابع له والبعض الآخر أعطى سلطة محدودة للجهاز التابع له على النحو التالي:

أ- أعطت بعض الدول السلطة الكاملة للجهاز التابع لها لملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الإداري وإحالتهم للتحقيق وتوقيع العقوبة المقررة قانوناً عليهم، فبذلك يكون هذا الجهاز جهازاً متكاملًا لديه سلطة الرقابة والضبط والتحقيق والمحاكمة، وهذا النموذج في رأينا هو الأفضل بحيث يصعب التدخل في شؤونه ولديه سلطة تامة في إدارة شؤونه، فنسبة التأثير الخارجي عليه تكاد تكون معدومة أو صغيرة جداً إذا وجدت.

ب- أعطت بعض الدول لجهاز مكافحة الفساد الإداري سلطة مقيدة، حيث تكون هذه السلطة سلطة رقابة فقط، وتمحور حول مراقبة الأجهزة الإدارية الأخرى والموظفين العموميين لكشف حالات جرائم الفساد الإداري وضبطها وتقديمها للجهة الإدارية المختصة بمحاكمة المجرمين وتوقيع العقوبة المقررة عليهم.

3. تلقى تصاريح الموظفين العموميين عن ممتلكاتهم.

يختص جهاز مكافحة الفساد الإداري بتلقي التصاريح الخاصة من الموظفين العموميين عن ممتلكاتهم الخاصة بصفة دورية، ويعد التصريح بالممتلكات من أهم الاختصاصات التي بواسطتها يتمكن الجهاز من مراقبة التغييرات التي قد تحصل في الذمة المالية للموظفين العموميين ، وبالتالي يمكن للجهاز التعرف على مدى شرعية تلك الأملاك والأموال التي قد يكسبها الموظف أثناء تأديتهم لأعمال الوظيفة التي يشغلونها ، مما يضمن حماية الممتلكات والأموال العامة من الاختلاس أو التبيد أو أي جريمة من جرائم الفساد الإداري .

تصريح الموظفين العموميين بممتلكاتهم قبل شغلهم للوظيفة العامة وبعد شغلهم للوظيفة خطوة ممتازة في سبيل الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته، فهي خطوة تعزز قيم النزاهة والشفافية لدى الأشخاص المكلفين بخدمة عامة ، كما أنها خطوة تعزز قيم المسائلة فتكون بذلك رادع لكل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة فساد إداري .

ونرى إن اختيار جهاز مكافحة الفساد الإداري للقيام بهذه الوظيفة أمر يضفي على هذا الجهاز هيئة تبث الرعب في نفوس الفاسدين لأنه جهاز يحتوي على موظفين متخصصين في مكافحة الفساد الإداري ولهم دراية بمداخل الفساد الإداري ومخارجه بسبب تخصصهم.

6.2.2.1.3 ثالثاً : الوظائف التي تقع تحت مظلة نشر التثقيف .

من الوظائف التي يختص بها جهاز مكافحة الفساد الإداري هي نشر التثقيف العام سواءً للموظفين العموميين أو للمجتمع ككل عن خطورة جرائم الفساد الإداري على الدولة وأموالها العامة وتأثيراتها الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الدول المصابة بالفساد الإداري ، كما

أن للجهاز دور نشر التقارير الدورية عن عمله وعن إنجازاته التي يحققها من ملاحقة الفاسدين وتطهير المجتمعات منهم ومن جرائمهم الأمر الذي ينشر الطمأنينة في هذه المجتمعات .

كما أن أغلب المشرعين في دول العالم قاموا بتكليف أجهزة مكافحة الفساد الإداري لديهم بتعزيز جهودهم في تثقيف الموظفين العموميين والمجتمع عن خطورة جرائم الفساد الإداري عن طريق :

- إجبار الموظفين العموميين على دخول دورات مكافحة الفساد الإداري ينظمها الجهاز.
- استغلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لبث رسائل توعوية للمجتمع بشكل عام.

- إدراج مناهج تعليمية في المدارس والجامعات تختص بمكافحة الفساد الإداري.
- فتح قنوات تواصل مع الجمهور للمساهمة في الإبلاغ عن جرائم الفساد الإداري .

6.2.2.2 الفرع الثاني : عوامل نجاح جهاز مكافحة الفساد الإداري .

تُعرف عوامل النجاح الحاسمة بأنها المجالات الرئيسية التي يجب أن تعمل فيها المنظمة جيدًا على أساس ثابت لتحقيق مهمتها ويجب على المديرين التنفيذيين أن يعرفوا هذه المجالات الرئيسية ويفكروا فيها ضمنياً عند تحديد الأهداف أثناء توجيه الأنشطة والمهام التشغيلية المهمة لتحقيق الأهداف²²⁶.

وإذا نظرنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نرى بأنها حددت بعض العوامل التي تؤدي إلى نجاح أجهزة مكافحة الفساد في نصها : وتحدد الاتفاقية بوضوح عددا من المقومات الرئيسية لتعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، وهي "ما يلزم من الاستقلالية"، و"الموارد المادية" و"الموظفون المتخصصون"، وكذلك "التدريب" الذي قد يحتاج إليه الموظفون "للاضطلاع بوظائفهم"²²⁷.

226 غسان موسى النداوي . 2021، "عوامل النجاح الحاسمة وتأثيرها في فعالية اتخاذ القرارات الأمنية" . مجلة الدنانير . بغداد : كلية الاقتصاد بالجامعة العراقية . العدد (22) . ص 209 .

227 د. م. 2020 . " تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد " . مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . فيينا - النمسا ، 9-10/ يونيو . ص 3 .

وإذا ما نظرنا إلى العوامل التي تساهم في نجاح أجهزة الدول الإدارية نجدها كثيرة ، ولكن تبرز عدة عوامل خاصة بأجهزة مكافحة الفساد الإداري بصورة حصرية تجعلها ناجحة في مكافحة جرائم الفساد الإداري وهي :

6.2.2.2.1 أولاً : إعطاء جهاز مكافحة الفساد الاستقلالية الكاملة .

نصت الفقرة (2) من المادة (6) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد : " على أن تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له، وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم .

استقلالية جهاز مكافحة الفساد الإداري تضمن له أداء وظائفه المناط به تنفيذها بصورة فعالة ، حيث تمنع أي تدخل خارجي قد يؤثر على أداء الجهاز ، وهذا ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

إن الاستقلالية عامل رئيسي من عوامل نجاح أجهزة مكافحة الفساد الإداري ، لا سيما الاستقلال المالي لهذه الأجهزة ، وكذلك استقلالية الأساس القانوني الذي تقوم عليه والسلطات الممنوحة لها، وإجراءات تعيين رؤسائها وموظفيها وتحقيق أمنهم الوظيفي ، وتشمل استقلالية جهاز مكافحة الفساد كذلك تدريب موظفيه على نحو يناسبه ، والتصرف في موارده المالية بالطريقة التي يراها مناسبة لضمان استمرارية عمل الجهاز بالكفاءة المرجوة منه .

والاستقلال عن التدخلات الخارجية كقاعدة عامة أمر ضروري كي تؤدي أجهزة مكافحة الفساد الإداري دورها المنوط بها بفاعلية ، ويقصد بالاستقلالية هنا الاستقلالية التشغيلية الكافية التي تحمي الجهاز من التأثيرات أو التدخلات الخارجية المباشرة في عمله .

وتجدر الإشارة إلى عنصر مهم جداً من عناصر الاستقلالية ألا وهو الحماية المادية لموظفي أجهزة مكافحة الفساد الإداري والمادية والمعنوية ، والحماية المادية لموظفي أجهزة الفساد الإداري تكون عن طريق صرف رواتب مجزية تغنيهم عن اللجوء إلى طرق أخرى لكسب المال ، وكذلك عن طريق منعهم من التجارة لأن ممارستهم للتجارة قد يلهيهم عن عملهم أو من الممكن حدوث تضارب في المصالح بين تجارتهم ووظيفتهم في الجهاز .

أما فيما يتعلق بالحماية المعنوية فيجب على إدارة الجهاز أن توفر لموظفيها الراحة التامة من الضغوط المعنوية التي قد تصيبهم بسبب كثرة العمل أو بسبب ضغوطات من الجمهور الخارجي أو من الفاسدين أنفسهم ، وذلك عن طريق توظيف عدد أكبر من الموظفين وتغيير مكان الإقامة والتفاصيل الأمنية ورفع مستوى السرية وتدابير لتغيير الهوية إذا لزم الأمر .

6.2.2.2.2 ثانياً : توظيف الموظفين أصحاب التخصص .

أصبحت قاعدة التخصص وتقسيم العمل على أساس نوعه من القواعد المستقرة ذات النفع الأكيد، لذا يجب أن يقوم النظام الوظيفي على أساس من التخصص الموضوعي ، بأن يُنتار لكل وظيفة بما تتضمنه من اختصاصات وأعمال وواجبات الموظف المختص ، وذلك حتى يتمكن الموظف من أداء مهام وظيفته على الوجه اللائق بعد أن اصطبغت الوظيفة الحديثة بصبغة فنية تجعل من الصعب على غير

المتخصص ممارسة ما تنطوي عليه من أعمال أو واجبات ، فيجب اختيار الموظف المناسب بتخصصه للوظيفة المراد شغلها²²⁸.

ويقصد الباحث بالتخصص هنا كلاً من التخصص المؤسسي وخبرة الموظفين في جهاز مكافحة الفساد الإداري ، طالما إن الحرب على الفساد صعبة بطبيعتها ، وتغدو أكثر صعوبة في ضوء التقدم التكنولوجي الذي يسمح بتطور جرائم الفساد الإداري ، ولذلك ينبغي على الجهاز توظيف الموظفين وتدريبهم وصقل مهاراتهم لتتوفر فيهم متطلبات الخبرة والمهارة اللازمة لمكافحة جرائم الفساد الإداري .

يرتبط نجاح جهاز مكافحة الفساد الإداري بشكل أساسي بالمهارات الفردية والخبرة المتوفرة لدى موظفيها ، وهذه من مزايا هذا الجهاز التي تعد من أهم عوامل نجاحه إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح ، حيث أن الموظفين المتخصصين يمكنون الجهاز من اعتماد نهج ثابت وقوي في مكافحة جرائم الفساد الإداري من خلال وضع الدراسات المتخصصة وعملية تقييم الأداء بشكل مستمر وكذلك وضع الحلول للجرائم المستجدة في عالم الفساد الإداري .

إضافة إلى ذلك يجب جعل جهاز مكافحة الفساد الإداري جهاز مرموق وله سمعة قوية ووظائفه لامعة وبراقة من بين جميع الوظائف الأخرى ، وذلك لكي يسهل اجتذاب الموظفين للعمل في هذا الجهاز.

6.2.2.2.3 ثالثاً : توفير الموارد المالية الكافية .

إن استحداث جهاز لمكافحة الفساد الإداري أمر مكلف لأي دولة ، نظراً لأنه جهاز إداري يحتاج لمنشآت وأدوات وموظفين وآليات ومكاتب وميزانية مستقلة ، ولكن تعتبر كلفته أقل بكثير من السماح للفساد الإداري بالانتشار والسيطرة على أجهزة الدولة الإدارية .

228 خولة موسى عبدالله الهياص . التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الإداري والمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة . ص 156 .

إن توفير الميزانية القوية لجهاز مكافحة الفساد الإداري عامل من العوامل التي تؤدي لنجاح هذا الجهاز ، حيث أنه جهاز مثل باقي الأجهزة الإدارية في الدولة ، يحتاج ميزانية لصرف رواتب لموظفيه وعلاوات تشجيعية ، ويحتاج لموارد أساسية مثل السيارات والأثاث وقرطاسية المكاتب، فلا يتصور أن ينشأ أي جهاز إداري بدون هذه الأساسيات .

ولكن جهاز مكافحة الفساد الإداري بالذات يحتاج لميزانية أكبر من باقي الأجهزة الإدارية، لأنه جهاز ذو طبيعة خاصة تميزه عن غيره ، حيث أنه جهاز يجمع عدة وظائف تمثل أهمية كبرى ، وهو حائط الصد الرئيسي في أي دولة للوقاية من جرائم الفساد الإداري ومكافحتها ، فموظفي هذا الجهاز يجب أن تصرف لهم رواتب عالية تغنيهم عن الحصول على الأموال بطرق غير مشروعة، كما أنهم موظفين أصحاب تخصص نادر فيجب إدخالهم دورات بشكل مستمر لصقل مهاراتهم ولتعلم كل ما هو جديد في عالم الفساد الإداري بشكل دوري .

من الطبيعي أن تظهر معوقات عدم وجود موارد كافية عندما يمنح جهاز مكافحة الفساد الإداري وظائف واسعة وأدوار كبيرة بدون موارد كافية تتناسب مع هذه الوظائف ، حيث أن نقص الموظفين يؤدي إلى ضعف عمل وأداء الجهاز ، لذا فإن توفير الموارد المالية الكافية أمر ضروري لزيادة عدد الموظفين وتأهيلهم والاحتفاظ بهم ، وهو مهم كذلك لتغطية تكاليف التحقيقات والملاحقة القضائية .

ولمواجهة النقص في التمويل والدعم بالموارد الكافية يقترح الباحث أن تعطى الصلاحية الكاملة لجهاز مكافحة الفساد الإداري في اقتراح سلم رواتب موظفيه وميزانيته السنوية ، وكذلك سلطة مطلقة للتصرف في هذه الميزانية ، وسلطة التعيين والفصل للموظفين دون فرض الموظفين على الجهاز .

6.2.2.2.4 رابعاً : توفير الدعم من القيادات العليا .

يعتمد نجاح أجهزة مكافحة الفساد الإداري على قوة دعم السلطة العليا في الدولة له، فلا يمكن أن يرتجى من جهاز مكافحة الفساد الإداري أن يؤدي مهامه في ظل وجود سلطة تنفيذية عاجزة أو ضعيفة ، ولا يمكن للجهاز أن يقاوم الفساد الإداري إذا كان منتشر في السلطة التنفيذية .

إن تبعية جهاز الفساد الإداري للسلطة التنفيذية في أي دولة يعد معوق رئيسي لجهاز مكافحة الفساد الإداري ، حيث يصعب على الجهاز تتبع الفاسدين لأن لديهم سلطة الإفلات من الرقابة والعقاب ، لأن هذه السلطة هي من تُنشأ جهاز مكافحة الفساد الإداري لديها ، وبالتالي فهي من تضع سياساته وأهدافه وخطة عمله ، ولذلك يعد أهم عامل من وجهة نظر الباحث من عوامل نجاح جهاز مكافحة الفساد الإداري هو دعم الجهاز من قبل السلطة العليا في الدولة بشرط أن لا تكون سلطة فاسدة .

6.2.2.2.5 خامساً : وضع خطة عمل منظمة .

من عوامل نجاح أي جهاز إداري هي وضع خطة عمل فعالة له مفادها تحديد السلطة والمسؤولية وخطوط الاتصال والتنسيق بين مختلف المستويات الإدارية داخل الجهاز، ويجب أن تكون خطة العمل منظمة ومدروسة من قبل المتخصصين في مجال هذا العمل.

لذلك فإن لكل جهاز مكافحة فساد إداري خطة عمل ينشأ عليها توزيع السلطة من خلال وضع سلم إداري يبدأ برئيس الجهاز ونائبة وباقي المناصب الإدارية ، وتوزيع المسؤولية على موظفي الجهاز وتحديد نوع التواصل بينهم ، حتى يكون عمل الجهاز عملاً منظماً .

6.2.2.2.6 سادساً : فتح قنوات اتصال فعالة .

أما عامل فتح قنوات الاتصال فيمثل عاملاً مهماً من عوامل نجاح أي جهاز إداري في تحقيق الأهداف المطلوبة منه ، حيث أنه يجب تحديد قنوات الاتصال الداخلي والخارجي لكل جهاز إداري ، ويتمثل الاتصال الداخلي في تحديد طريقة التواصل بين إدارات وأقسام الجهاز الإداري ، أما الاتصال الخارجي فيتمثل في تحديد قنوات التواصل بين الأجهزة الإدارية المختلفة .

ففي جهاز مكافحة الفساد يتم الاتصال الداخلي عن طريق الهاتف أو الاجتماعات الدورية بين إدارات وأقسام الجهاز ، أما الاتصال الخارجي فيتم عن طريق التقارير الدورية التي يمكن أن تعد بهدف إيصال المعلومات اللازمة إلى الأجهزة الإدارية الأخرى التي يمكن أن يستفيد منها في سبيل تعزيز دورها في مكافحة جرائم الفساد الإداري ، وكذلك عن طريق حملات التفتيش المفاجئة التي يقوم بها جهاز مكافحة الفساد لكشف جرائم الفساد الإداري والمتورطين فيها .

6.2.2.2.7 سابعاً : تحقيق الجهاز لأهدافه التي أنشأ من أجلها .

تعرف الأهداف الإستراتيجية على أنها التزام إداري يحقق أهداف معينة ، وفي إطار زمني مقرر لإنجاز النتائج المرتبطة بشكل مباشر بالرؤية الإستراتيجية للمنظمة والقيم الأساسية أي القصد الاستراتيجي لتحقيق منزلة محددة أو زيادة في نطاق معين ، والهدف الاستراتيجي هو وصف موجز لاتجاه الوحدة التنظيمية من أجل البقاء والازدهار ، يعني تلك الأهداف طويلة الأجل التي تعكس الوضع المستقبلي للمنظمة ، كما هو مبين من قبل إدارتها العليا لوصف نجاح تنفيذ الاستراتيجية²²⁹ .

229 غسان موسى الندوي . عوامل النجاح الحاسمة وتأثيرها في فعالية اتخاذ القرارات الأمنية . ص 232 .

وبالتالي فإن أهم عامل من عوامل نجاح جهاز مكافحة الفساد الإداري هي وضع هدف استراتيجي للجهاز مع تسخير كافة الموارد الممكنة للإسهام في دفع الجهاز للعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أنشئ من أجلها .

6.3 المبحث الثاني : إنشاء جهاز مكافحة الفساد الإداري .

إن الدولة مسؤولة عن التحرك ضد الأثر السلبي للفساد الإداري من أجل الوفاء بالتزاماتها على الصعيد المحلي والدولي ، وفي هذا الصدد تشكل ملاحقة الفاسدين إحدى أدوات مكافحة الفساد الإداري .

إن ملاحقة الفاسدين ليست أداة فعالة لإصلاح الانعكاسات السلبية للفساد على الفرد أو على مجموعة معينة أو على المجتمع بوجه عام، في حين أن الدول مطالبة بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم ، كما أنها مطالبة كذلك باتخاذ تدابير لمعالجة الأثر السلبي للفساد .

ومن الواضح أن الدول تكثف جهودها في مكافحة الفساد الإداري وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم بعد وقوعها ، ولكن القليل من الدول فطنت لمقولة " الوفاية خير من العلاج " ، فبدأت بعض الدول في وضع الأخذ بعين الاعتبار مداخل جرائم الفساد الإداري واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لمعالجة هذه المداخل وقطع الطريق على الفاسدين الذين يستغلون نقاط ضعف الأجهزة الإدارية لارتكاب هذه الجرائم .

وعلاوة على ذلك، بدأت الكثير من الدول إلى تعيين أجهزة مختصة بالوقاية من الفساد الإداري ومكافحته ، حيث نرى بأن بعض الدول بدأت بهذه الخطوة قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ومنها على سبيل المثال سنغافورة وماليزيا الذين أنشأوا أجهزتهم الخاصة بمكافحة الفساد الإداري والوقاية منه في الستينات من القرن الماضي ، غير أن أغلب الدول بدأت في الاعتماد على إنشاء هذه الأجهزة بعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومنها الدول العربية .

6.3.1 المطلب الأول : نماذج دولية في تأسيس أجهزة مكافحة الفساد الإداري .

بعد انتباه دول العالم لخطورة الفساد الإداري وسعيها إلى انشاء وحدات متخصصة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة ، نلاحظ تعدد مسميات هذه الأجهزة وكذلك اختلاف أنماط كل منها ، فمن الدول من أطلقت عليه هيئة ، ومنها ما أطلقت عليه اسم وكالة ، ومنها ما أطلقت عليه لفظ وزارة ، ومنها من أطلقت عليه أسماء أخرى .

أما فيما يتعلق بنمط أجهزة مكافحة الفساد الإداري فمن الدول ما أعطت الصلاحية الكاملة لجهازها لمكافحة الفساد الإداري والوقاية منه عن طريق أداء وظائف الوقاية والمكافحة ونشر التثقيف ، ومنها ما جعلت جهازها يعمل على وظيفة المكافحة فقط ، ومن هذه الدول من جعل دور جهاز مكافحة الفساد الإداري دور إشرافي فقط ، وفيما يلي نذكر أبرز هذه الأجهزة على مستوى العالم والدول العربية .

وعلى ذلك ، لا يمكن اعتبار مواجهة الفساد الإداري مسألة محلية بسيطة ترتبط بالمجتمع الداخلي ، لأن كافة الحكومات ملزمة أيضاً بالمساهمة بطريقة مباشرة وحازمة في مكافحة الفساد الإداري العابر للحدود الدولية .

6.3.1.1 الفرع الأول : نماذج عالمية في انشاء أجهزة مكافحة الفساد الإداري .

6.3.1.1.1 أولاً : الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) :

في فرنسا وبعد إنشاء الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة ومكتب المدعي العام الفرنسي في عام 2013 ، تم إنشاء الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد ، وهي هيئة ذات نطاق وطني موضوعة تحت السلطة المشتركة لوزير العدل ووزير العمل الحكومي والحسابات العامة ، وذلك بموجب قانون 9 ديسمبر 2016 .

حيث تم إنشاء الوكالة بناءً على ما نص به قانون الشفافية ومكافحة الفساد والتحديث الاقتصادي رقم 1691 لسنة 2016م والذي يعرف في فرنسا بقانون (Sapin II) وذلك استجابة لنقاط الضعف العديدة التي لوحظت في النظام الفرنسي ، حيث ألغى هذا القانون في مادته (5/1) الوحدة المركزية لمنع الفساد (SCPC) واعتمدت الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) بدلاً منه ، وحضي هذا القانون بقبول إيجابي في المجتمعين الفرنسي بشكل خاص والدولي بشكل عام .

ونرى بأن هذا الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد تستمد أفكار إنشائها واختصاصاتها من نماذج أجهزة مكافحة الفساد الإداري الأجنبية ، إلا أن النظام الفرنسي لمنع مخالفات قواعد النزاهة له خصائصه التي تميزه عن غيره وتتمثل في :

1. هو قانون يشمل أصحاب الوظيفة العامة والمصالح العامة المرتبطة بالدولة ويخضعهم

لمراجعة حسابات الوكالة .

2. هو قانون يجبر أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة بتنفيذ التدابير والآليات الوقائية

اللازمة لمكافحة الفساد الإداري .

3. إجبار السلطات العامة والشركات العامة على تنفيذ التدابير الوقائية لمكافحة أعمال

مكافحة الفساد الإداري بشكل دوري مع مراقبتها .

وفيما يتعلق باختصاصات الوكالة ، فإن المادة (1) من قانون (Sapin II) قد حدد بأن الوكالة

تختص ب: " مساعدة السلطات المختصة والأشخاص المعنيين بمنع وكشف أعمال الفساد ، والتأثير على

العمليات المالية والتجارية ، واختلاس الأموال العامة والمحسوبة " .

وبعد إطلاق الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد استقرت فرنسا بمؤشر 72 بمقياس (0-100) وفقاً

لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 21 عالمياً من

أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر .

6.3.1.1.2 ثانياً : مكتب التحقيق في ممارسة الفساد (CPIB) في سنغافورا .

يعتبر مكتب التحقيقات في ممارسة الفساد هيئة مستقلة عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع

الفساد سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، وقد تم إنشاؤه عام 1952م ، ويعتبر من أقدم وأنجح

أجهزة مكافحة الفساد الإداري على مستوى العالم ، ويرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء

مباشرة²³⁰.

حيث يعمل مكتب التحقيق في ممارسة الفساد بمنطق عدم التسامح مع ممارسات الفساد الإداري

أياً كان نوعه أو درجته ، وأياً كان مرتكبه ، مع إعطاء سلطات واسعة لأعضائها في الكشف عن جرائم

الفساد الإداري والفساسدين ، ومنها مراقبة التغييرات التي تطرأ على حياة الموظفين، وإمكان الاطلاع على

حساباتهم المصرفية بناء على تفويض من النائب العام بسنغافورة، علاوة على إعطاء صلاحيات لموظفي

230 د. لعفيفي الدراجي و د. بن الشيخ توفيق. 2018. "التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد" . المؤتمر الوطني الأول حول الفساد

وتأثيره على التنمية الاقتصادية . الجزائر : جامعة 8 ماي 1945 قلمه. 24-25/إبريل. ص. 14.

مكتب تحقيقات ممارسات الفساد في القبض على المتهمين بممارسات جرائم الفساد الإداري وملاحقتهم ، وكذلك على إعطاء أعضاء هذا المكتب صلاحية طلب حضور الشهود وسؤالهم بما يخدم التحقيق ، المتعلق بقضايا الفساد، وفي نظرنا تتمثل النقطة المهمة في جعل هذا المكتب هو الجهة الوحيدة للتحقيق وملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة في قضايا الفساد الإداري بدون تدخل أي جهة أخرى .

ما يميز مكتب التحقيق في ممارسة الفساد السنغافوري أنه يستمد سلطته واختصاصه من خلال قانون منع الفساد والمعروف ب (PCA) الذي أصدره البرلمان السنغافوري ، كما أن رئيس المكتب أو مديره مسؤول مباشرة أمام رئيس الوزراء فقط ، وبالتالي فإنه فليس هناك مسؤول من جهة خارجية يمكن أن يعيق أو يتداخل أو يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو التحريات أو التحقيقات التي يقوم بها المكتب ، كما أنه من مميزات هذا المكتب ما قامت به من تعزيز وتقوية مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد الأمر الذي أدى إلى جعل هذا المكتب يمتلك القوة والصلاحية الكافية لاستدعاء أي فرد للمثول أمامه للإدلاء بشهادته والرد على أية أسئلة أو استفسارات تتعلق بجرائم الفساد الإداري .

ويمكن إيجاز دور مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد في النقاط التالية :

1. وضع سياسات من شأنها مكافحة الفساد الإداري في الجهاز الإداري والقطاع الخاص والتحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين .
2. إرسال تقارير جرائم الفساد إلى الجهات التي ينتمي إليها المتهمون بممارسة الفساد الإداري.
3. مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هيكليتها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد الإداري .

4. عقد حملات تفتيش للمسؤولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكد من التزامهم

بمبادئ الشرف والنزاهة وتجنب ارتكاب جرائم تندرج تحت الفساد الإداري .

5. التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسؤولين في الحكومة .

بوجود مكتب التحقيقات في ممارسة الفساد بالإضافة إلى الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة

السنغافورية لمكافحة الفساد الإداري والتي نقلت جمهورية سنغافورا من الدولة الأكثر فساداً في العالم إلى

واحدة من أفضل عشر دول في سلم مكافحة الفساد ، استقرت سنغافورا بمؤشر 83 بمقياس

(0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل

المرتبة 5 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر .

6.3.1.1.3 ثالثاً : لجنة مكافحة الفساد في هونج كونج (ICAC) .

تأسست اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونج كونج (Independent Commission

Against Corruption) 1974 باعتبارها لجنة مستقلة للتدخل في هذه المشكلة التي طال أمدتها

ولاستعادة ثقة الشعب ودعمه للحكومة ، واستطاعت الهيئة أن تنجح في مكافحة الفساد عن طريق

وضع استراتيجية شاملة لمحاربة الفساد تبنت ثلاثة محاور هي الردع والوقاية ونشر الوعي ونهج الشراكة مع

جميع مؤسسات الدولة من أجل مكافحة الفساد ، وتعتبر هذه اللجنة من أنجح الأمثلة على نمط متعدد

الأغراض من أنماط أجهزة مكافحة الفساد الإداري .

أنشأت لجنة مكافحة الفساد في هونج كونج بقانون خاص صادر 15 فبراير عام 1984 ،

والذي نظم على إنشاء الهيئة وحدد دورها بشكل مفصل ، حيث نص صراحةً على : " تنشأ بموجب

هذا اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد والتي يجب أن تتكون من المفوض ونائب المفوض والموظفين الذين قد يتم تعيينهم "231 .

وما يميز اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) في هونغ كونغ أن عملها الجاد ساهم في بناء الثقة بين مواطني هونغ كونغ والحكومة مما هيأ البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات والشركات العالمية ، وتم إنشاء سلطة النقد (والتي تعتبر البنك المركزي لهونغ كونغ) وهذا الجهاز مكن هونغ كونغ لأن تصبح ثالث أكبر مركز مالي في العالم ، ولا تزال هونغ كونغ تحتفظ بهذا الترتيب حتى يومنا هذا .

وتعد اختصاصات اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) بسيطة ولكنها فعالة بشكل كبير ، حيث أنها تستخدم نهجًا عمليًا قائمًا على شعب هونغ كونغ ، فتقوم بتشجيع المشاركة العامة من أجل كسب ثقة المجتمع ونشر الوعي بمسؤوليته عن المساهمة في مكافحة الفساد الإداري وتتمحور هذه الاختصاصات في :

1. محاربة الفساد الإداري وقمعه في الجهات العامة والخاصة وملاحقة مرتكبيه وتقديمهم للعدالة .
2. وضع خطة شاملة تركز عليها اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) في مراقبة الجهات العامة والخاصة وتحديد نقاط الضعف التي من خلالها يمكن ارتكاب جرائم الفساد الإداري ووضع الحلول لها .
3. المشاركة العامة في الإبلاغ عن الفساد ، حيث تقوم المنظمة بإشراك الجمهور في عملية تحديد المناطق الفاسدة أو المعرضة للفساد.
4. التوعية الوقائية ، حيث تعمل اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) على التواصل مع المجتمع من خلال إنشاء برامج تعليمية وقائية في المدارس والمجتمعات والشركات والحكومة وذلك من خلال تعزيز حاجة كل عضو في المجتمع لمراقبة قوانين مكافحة الفساد من خلال التعليم .
5. المساءلة العامة ، حيث تقوم اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) بنشر أعمالها على نطاق واسع عن طريق الإعلان وبرامج التلفزيون والإذاعة والأنشطة المجتمعية.

231 اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ. الموقع : <https://www.icac.org.hk/en/about/power/index.html> ، تم تصفحه في : 2022/11/22م

إن عمل اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) بالإضافة إلى مشاركة الشعب في مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه أدى إلى استقرار هونج كونج بمؤشر 76 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 12 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر .

6.3.1.1.4 رابعاً : اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) .

اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) هي وكالة حكومية في ماليزيا تقوم بالتحقيق في جرائم الفساد في القطاعين العام والخاص. تم تشكيل الهيئة على غرار وكالات مكافحة الفساد الكبرى، مثل لجنة هونغ كونغ المستقلة لمكافحة الفساد ولجنة نيو ساوث ويلز المستقلة لمكافحة الفساد بأستراليا.

وقد أنشئت اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد بقانون خاص سمي بقانون لجنة مكافحة الفساد الماليزية رقم (694) بموافقة من البرلمان الماليزي عام 2009 لتحل محل الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد (ACA) Anti- Corruption Agency، الذي يعود تاريخ إنشائها إلى العام 1973، وهو ما يعني أننا إزاء تجربة ثرية في مكافحة الفساد الإداري لفترة تمتد عبر ما يقرب من أربعة عقود.

وما يميز هذه اللجنة في أنها تقدم نموذجاً رائداً في كيفية إشراك أعضاء المجتمع المدني في مهمتها للقضاء على الفساد الإداري في ماليزيا، وذلك من خلال تصميم موقع إلكتروني تفاعلي شديد الاحترافية يتم تحديثه بشكل مستمر بكافة المستجدات والأخبار والمؤتمرات وقواعد البيانات والتقارير السنوية والفعاليات ذات الصلة بمكافحة الفساد، وفي رأينا أن الموقع يعتبر من المواقع الممتازة التي تم زيارتها من خلال بحثنا في موضوع الرسالة.

كما أن أبرز إنجازات هذه اللجنة كانت في عام 2018، حيث تم القبض على رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق من قبل اللجنة ، وذلك للتحقيق معه في كيفية تحويل 42 مليون رينغت ماليزي من شركة (سي آر سي) الدولية إلى حسابه المصرفي .

حدد القانون رقم (694) لسنة 2009 مهام اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد بنصه على أن يكون لضباط اللجنة ما يلي :

1. تلقي أي تقرير صادر من اللجنة والنظر فيه بموجب هذا القانون والتحقيق فيه بشكل عملي.
2. يتم التحقيق في أي جريمة أو محاولة أو مؤامرة مشتبه بها لارتكاب جريمة بموجب هذا القانون .
3. دراسة ممارسات الجمهور ونظمه وإجراءات الهيئات من أجل تسهيل اكتشاف الجرائم أو الممارسات التي تفضي إلى الفساد الإداري بموجب هذا القانون.
4. إرشاد أي شخص وإسداء المشورة له ومساعدته في حال طلبه المساعدة للقضاء على الفساد الإداري.
5. إبلاغ رؤساء الهيئات العامة بأي تغييرات في الممارسات والنظم والإجراءات المتوافقة مع الأداء الفعال لواجبات الهيئات العامة للحد من احتمال حدوث فساد إداري.
6. توعية الجمهور ومشاركتهم بمكافحة الفساد الإداري وحشد الدعم الشعبي وتعزيزه لمكافحة الفساد الإداري.

إن عمل اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) والمبادرات التي قامت بها الحكومة الماليزية أدى كل ذلك إلى استقرار ماليزيا بمؤشر 47 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022 م ، وتحتل المرتبة 16 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، مع العلم أن التجربة الماليزية لمكافحة الفساد تعتبر من أنجح التجارب على مستوى الدول النامية ، وقد وصلت في عام 2019 لمؤشر 53 بمقياس (0-100) .

6.3.1.1.5 خامساً : مديرية شؤون الفساد والجريمة الاقتصادية في بوتسوانا (DCEC) .

من المعلوم أن الدول الأفريقية التي نجحت في استنساخ وتطبيق سياسات واستراتيجيات سنغافورة وهونج كونج لمكافحة الفساد الإداري والوقاية منه هي بوتسوانا ومدغشقر فقط ، ففي 1994 أنشأت بوتسوانا مديرية شؤون الفساد والجريمة الاقتصادية على لجنة مكافحة الفساد في هونج كونج بقانون خاص في شأن مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية .

وتشكل بوتسوانا مثلاً على النجاح الملموس ، حيث أنشئ هذا جهاز صغير متعدد الأغراض لمكافحة الفساد لمواجهة الفضاخ في تمويل المدارس الابتدائية في الأساس ، وعلى الرغم بينما كانت مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية تفتقر إلى الكادر البشري الماهر والموارد ، حيث بلغ عدد القضايا التي يتعين على كل موظف معالجتها ضعفين ونصف ضعف المعدل العالمي ، نجحت مع ذلك هذه المديرية في تحقيق 11 إدانة في العام وسطيأً بين عامي 2009 و 2011²³².

ومن أفضل ما يميز بوتسوانا في مكافحة الفساد الإداري بأنها وضعت جهاز واحد يختص بمكافحة الفساد الإداري بشكل مستقل وعهدت إليه بجميع الوظائف المختصة لمكافحة الفساد الإداري والوقاية منه وأعطته كامل الصلاحيات في اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، حيث أنشأت المديرية في عام 2019 وحدة لمكافحة غسل الأموال ، كما أنشأت وحدة للرصد والتقييم بغية تحسين الأداء وتحقيق نتائج من حيث التنظيم ، أقامت المديرية شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال اتفاقات رسمية ومذكرات تفاهم بهدف توسيع نطاق مشاركة المجتمعات المحلية في مكافحة الفساد²³³.

وحسب قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في بوتسوانا فإن مهام المديرية هي :

232 مشروع مكافحة الفساد . أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ص 81 .

233 الأمم المتحدة . تعزيز فاعلية هيئات مكافحة الفساد . ص 15 .

1. تلقي أي شكاوى تدعي وجود فساد في أي هيئة عامة والتحقيق فيها .
 2. التحقيق في أي جرائم مزعومة أو مشتبه فيها بموجب هذا القانون ، أو أي جريمة أخرى يتم الكشف عنها خلال مثل هذا التحقيق ، و أي مخالفة مزعومة أو مشتبه فيها لأحكام قوانين المالية والإيرادات في البلاد ، و أي سلوك لأي شخص قد يكون مرتبط بالفساد الإداري .
 3. مساعدة أي وكالة حكومية لإنفاذ القانون في التحقيق في الجرائم التي تنطوي على خيانة الأمانة أو الغش في الإيرادات العامة .
 4. دراسة ممارسات الهيئات العامة وإجراءاتها من أجل تيسير اكتشاف الممارسات الفاسدة وضمان مراجعة أساليب العمل أو الإجراءات التي قد تفضي لجرائم الفساد الإداري .
 5. إبلاغ رؤساء الهيئات العامة بالتغييرات في الإجراءات المتوافقة مع الأداء الفعال لواجبات هذه الهيئات العامة .
 6. تنقيف الجمهور ضد جرائم الفساد الإداري وحشد الدعم العام .
- إن الجهد المبذول من مديرية شؤون الفساد والجريمة الاقتصادية في بوتسوانا (DCEC) بالإضافة إلى المبادرات التي قامت بها حكومة بوتسوانا مثل وضع مدونة السلوك الأخلاقي والتعاون الإقليمي في أفريقيا أدى كل ذلك إلى استقرار بوتسوانا بمؤشر 60 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 35 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، وهي أفضل دولة أفريقية في سلم الترتيب في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022م .

6.3.1.1.6 سادساً : مكتب منع الفساد في الاتفيا (KNAB) .

أنشأ مكتب منع الفساد ومكافحته اللاتيفي في أكتوبر 2002 وذلك بعد اعتماد قانون مكافحة الفساد ومكتب مكافحة الفساد الذي صدر بتاريخ 18 أبريل 2002 ، حيث بدأ المكتب عمله الفعلي منذ فبراير 2003 ، ويعتبر هيئة إنفاذ قانون مكافحة الفساد الهيئة المستقلة الوحيدة في الدولة وتعمل تحت إشراف مجلس الوزراء ، حيث تشمل صلاحياته القضائية مجال منع الفساد كما أنه

يقوم بإجراء التحقيقات بشأن مكافحة الفساد والاضطلاع بالأعمال الميدانية ، بمعنى أنه من الأجهزة ذات المهام المتعددة .

يتميز مكتب منع الفساد في لاتفيا بعدة ميزات جعلت منه نموذجاً ناجحاً من نماذج هيئات مكافحة الفساد الإداري على مستوى العالم ، حيث تتمثل أبرز مواطن النجاح والممارسات الجيدة لديه في توسع قانون مكافحة الفساد ومنعه في لاتفيا عن ما جاء في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث جعل الحكم الداخلي المتعلق بتجريم المتاجرة بالنفوذ أوسع نطاقاً من المادة 18 من اتفاقية مكافحة الفساد ، لأنه لا يشير فقط إلى الاستغلال غير المشروع للنفوذ، بل أيضاً إلى استغلال المنصب الرسمي أو المهني أو الاجتماعي للمتجر بالنفوذ ، كما أنه ينص على وجود إطار قانوني شامل لحماية الشهود ، ويعتبر الهيئة المتخصصة الوحيدة في مجال مكافحة الفساد .

وبالنظر للفصل الثالث من قانون مكافحة الفساد ومنعه في لاتفيا فإننا نستنبط مهام مكتب مكافحة الفساد ومنعه وهي كالتالي²³⁴ :

1. التحقيق بشأن مكافحة الفساد الإداري والتحرك ميدانياً لصدده ومنعه .
2. وضع استراتيجية وبرنامج وطني لمنع الفساد الإداري ومكافحته .
3. التنسيق التعاون بين المؤسسات المشار إليها في البرنامج الوطني من أجل ضمان تنفيذ البرنامج منع الفساد الإداري ومكافحته .
4. مراقبة تنفيذ قانون منع تضارب المصالح في تصرفات الموظفين العموميين ، وكذلك الامتثال للقيود الإضافية المنصوص عليها للموظفين العموميين في القوانين واللوائح الأخرى .
5. مراجعة الشكاوى والطلبات وفقاً لاختصاصها وإجراء التحقيق والتفتيش بشأنها .
6. جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات التفتيش التي تم إجراؤها ، والإعلانات المقدمة من الموظفين العموميين ، وأي انتهاكات فاسدة تم اكتشافها .

234 مكتب منع الفساد ومكافحته في لاتفيا. الموقع: <https://www.knab.gov.lv/en/media/1701/download> . تم تصفحه بتاريخ : 2022/12/1م :

7. تحليل ممارسة سلطات الدولة في منع الفساد الإداري وحالات الفساد التي تم حلها ، وتقديم توصيات إلى الوزارة المعنية ومستشارية الدولة لتصحيح الثغرات الموجودة .
8. إعلام الجمهور باتجاهات تنمية الفساد وحالات الفساد التي تم حلها ، وكذلك التدابير المتخذة في مجال منع الفساد ومكافحته و تثقيف الجمهور في مجال مكافحة الفساد .
9. رصد مدى التقيد باللوائح التنظيمية المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية وروابطها ويحق له إعداد مشاريع تعديلات للتشريعات القائمة واقتراحها .

إن الجهد المبذول من مكتب منع الفساد في لاتفيا (KNAB) أدى إلى استقرار لاتفيا بمؤشر 59 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 39 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، علماً بأنها في تطور مستمر حيث كانت في عام 2012 بمقياس 100/48 وتحتل المركز 48 عالمياً .

6.3.1.2 الفرع الثاني : نماذج عربية في إنشاء أجهزة مكافحة الفساد .

بعد توقيع الدول العربية لاتفاقية مكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة ، ولتطبيق نص المادة السادسة من الاتفاقية والتي تدعو الدول المنظمة للاتفاقية إلى إنشاء هيئة أو هيئات حسبما يناسب كل دولة تكون مخصصة لمكافحة الفساد الإداري ، أصدر عدد من البلدان العربية تشريعات تنظم وتأسس هيئات مختصة لمكافحة الفساد الإداري ، وسوف نتطرق لأبرزها في الآتي :

6.3.1.2.1 أولاً : الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية .

أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية 1432/05/28هـ الموافق 2011/05/02م بقرار مجلس الوزراء رقم (165) بتاريخ 1432/05/28 هـ ، وذلك تطبيقاً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، حيث تعمل الهيئة على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة المشمولة باختصاصاتها وهي الجهات العامة في الدولة، والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25%، وذلك لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة، والشفافية، والصدق، والعدالة، والمساواة.

تتمتع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد التي عُززت أنشطتها بالاستقلال المالي والاستقلالية الإدارية ،
وتقدم تقاريرها مباشرة إلى الملك ، ويتمتع محققو الهيئة بالحصانة القضائية نظراً لوضعهم الخاص، ولا يجوز
إخضاعهم للمسائلة أثناء ممارسة واجباتهم إلا وفقاً لقواعد وإجراءات خاصة .

تطرت الهيئة منذ نشأتها إلى العديد من قضايا الفساد الإداري المهمة والتي غيرت مجرى الاقتصاد
السعودي والحياة في المملكة العربية السعودية بشكل عام مثل قضية الفساد الشهيرة المعروفة باسم (الريديز
كارلتون) والتي سبق التطرق لها . كما أنشأت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مركز تدريب خاصا بها في
مجال مكافحة الفساد الإداري يقدم برامج تدريبية، تشمل برامج مقدّمة بالتعاون مع منظمات دولية
ذات صلة مثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد والبنك الدولي²³⁵ .

وبالنظر للقرار المشار إليه نجد أن وظائف الهيئة هي:

1. التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها
من العقود، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة،
وتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو
يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.
2. إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية
أو جهات التحقيق بحسب الأحوال .
3. العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد،
ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها .
4. متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.
5. مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط
الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة
وتنفيذ اختصاصاتها .

235 الأمم المتحدة . تعزيز فاعلية هيئات مكافحة الفساد . ص 9 .

6. اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته، وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة؛ لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها، ورفع عنها بحسب الإجراءات النظامية.
7. إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها.
8. متابعة مدى قيام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه .
9. متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفاً فيها .
10. توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على الفساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها. وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك .
11. جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها .
12. نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن .
13. تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
- إن الجهد المبذول من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية وبرامجها التي أطلقتها منذ نشأتها أدى إلى استقرار المملكة العربية السعودية بمؤشر 51 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 54 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، علماً بأنها في تطور مستمر حيث كانت في عام 2012 بمقياس 100/44، وبعد نشأت الهيئة تطور موقع المملكة في مؤشر مدركات الفساد بشكل لافت .

6.3.1.2.2 ثانيا : هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن :

لاقى تصديق الأردن على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عام 2005 وإنشاء هيئة مستقلة فيما بعد لمكافحة تقديره وإطراءً من دول كثيرة ، وفي العام 2006 صدر قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لعام 2006 الذي حدد أهداف الهيئة ومهامها وبيّن الأفعال التي تعد فساداً ، وقد باشر أول مجلس للهيئة عمله بتاريخ 2007/03/19 .

بعد صدور القانون المنظم لإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردني اتضح من خلال نصوصه بأن هذه الهيئة تفتقر لأبرز عوامل نجاح أجهزة مكافحة الفساد الإداري ، حيث أنها لا تتمتع باستقلالية تامة ولا يوجد لها موارد مخصصة ، بل تعتمد في صرف ميزانيتها البسيطة على موافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة لأنها تخضع للموازنة العامة للدولة ، ووفقاً لهذه المعطيات استجرت لتفعيل عمل الهيئة وإعطائها استقلالية تامة وتلافي بعض الثغرات إجراء تعديلات على هذا القانون بموجب القانون رقم (25) لسنة 2019 كان من أبرزها تغيير مسمى الهيئة إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ، والتأكيد على استقلالية الهيئة ، وتوسيع صلاحياتها وتحصين مجلسها ومنحها حق مراقبة نمو الثروة لدى المسؤولين المشمولين في قانون الكسب غير المشروع، إضافة إلى منحها صلاحية المساهمة في استرداد الأموال المتحصلة من أفعال الفساد الإداري وكذلك شمول موظفي المؤسسات الدولية بأحكام القانون .

وفقاً للمادة (11) من القانون رقم (62) لسنة 2006 في شأن إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة

الفساد الأردني وتعديلاته في القانون رقم (25) لسنة 2019 ، فإن الهيئة تتولى الوظائف التالية :

1. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .

2. توعية المواطنين بآثار الفساد الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

3. نشر تقارير دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة.
 4. التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز التدابير الخاصة بمكافحة الفساد وتطويرها، واقتراح البرامج والمشاريع الرامية لتحقيق ذلك .
 5. الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي ترميها الهيئة وتفويض من يقوم بالتوقيع نيابة عنه .
 6. مراقبة النمو غير الطبيعي في ثروة الموظفين العموميين و الخاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع .
 7. المساهمة في استرداد الاموال المتحصلة عن افعال الفساد سواء كانت الاموال داخل المملكة او خارجها وتسليمها لمستحقيها وفق التشريعات ذات العلاقة.
 8. الطلب من المؤسسات الرقابية الرسمية إجراء عمليات التدقيق والخبرة الفنية اللازمة على الجهات الخاضعة لرقابتها لتمكين الهيئة من القيام بمهامها
 9. إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وإصدار التعليمات التنظيمية اللازمة لذلك .
- إن الجهد المبذول من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن أدى إلى مملكة الأردن بمؤشر 47 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 58 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، علماً بأنها في تطور مستمر حيث كانت في عام 2013 بمقياس 100/45.

6.3.1.2.3 ثالثاً : السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر .

لقد أنشأت الجزائر وعلى غرار أغلبية الدول في العالم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والذي نص على إنشائها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 لسنة 2006م ، والذي صدر بعد توقيع الجزائر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2004م ، وفي التعديل الدستور عام 2020 أنشأت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته التي حلت محل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، وبصدور القانون 22-08 لسنة 2022 الذي يحدد تنظيمها وتشكيلها

وصلاحياتها، تم تزويدها بتشكيلة جديدة ضمت شخصيات مختلفة تساهم في تنفيذ برنامجها من بينهم قضاة وشخصيات من المجتمع المدني .

وتتميز السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بأنها تعتبر من بين المؤسسات القانونية التي أوكل إليها المشرع الجزائري حماية الأموال والممتلكات العامة ، كما اعتبرها المشرع الجزائري سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري .

حدد المشرع الجزائري وظائف للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وهي :

1. وضع إستراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ، علماً بأن هذا الاختصاص لم يكن من اختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقاً حيث كان دورها الاقتراح فقط .
2. رقابة و متابعة مدى امتثال الإدارات العمومية والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية والاقتصادية والجمعيات والمؤسسات الأخرى ومدى التزامها بأنظمة الشفافية و الوقاية من الفساد ومكافحته.
3. جمع و معالجة المعلومات المرتبطة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته .
4. متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وإشراك المجتمع المدني.
5. إجراء التحريات الإدارية والمالية والبحث عن مظاهر الإثراء غير المشروع للموظفين.
6. المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية و مكافحة الفساد.
7. المساهمة في أخلاق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية و مكافحة الفساد الإداري .
8. مساعدة الإدارات العمومية وكذلك أي شخص طبيعي أو معنوي في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته .
9. تقييم الأدوات القانونية المتعلقة بالشفافية والوقاية من الفساد، والتدابير الإدارية وفعاليتها في الوقاية من الفساد، و تنتهي إلى اقتراح الآليات المناسبة لتحسينها.
10. ضمان وتنسيق ومتابعة الأنشطة و الأعمال المتعلقة بالوقاية من الفساد التي تم القيام بها استناداً إلى التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بالإحصائيات والتحليل، الموجهة إليها من طرف القطاعات والمتدخلين المعنيين والتقرير السنوي لرئيس الجمهورية.

إن عمل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر كان كارثياً ، حيث أدى بالجزائر للوقوف بمؤشر 33 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 116 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، ونتمنى من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تصحيح الأوضاع.

6.3.1.2.4 رابعا: الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المغرب .

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها هيئة دستورية مستقلة بمقتضى الفصل (159) من دستور 2011 الذي ينص بشكل عام على استقلالية الهيئات المكلفة بالحكامه الجيدة الواردة في الباب الثاني عشر. وقد تم إحداثها بمقتضى الفصل (36) الذي وسع بذلك مجالات تدخلها لتشمل كل أشكال الانحرافات المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وحالات تنازع المصالح والتسريبات المخلة بالتنافس النزيه²³⁶.

وفي المغرب يجري العمل على صياغة مشروع قانون يهدف إلى تعزيز سلطات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ، ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز الدور التنسيقي الذي تضطلع به الهيئة ، وهو يتضمن إشراكها في صياغة التشريعات ، وينص على اصطلاحها بدور استشاري إلزامي ، ويمنح تقاريرها المكتوبة قوة إثباتية ، ويمنح الموظفين صلاحيات أوسع²³⁷.

تقوم الهيئة بأداء عدة مهام بناءً على ما نص عليه القانون المنظم لها ، وأبرز هذه المهام :

1. اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته، وكذا الآليات والتدابير الكفيلة بتنفيذها .

236 الموقع الرسمي للهيئة .الموقع : <https://inpplc.ma/ar/Pages/244-tryf-alhyyt-alwtnyt-llnzaht-walwqayt-mn-alrshwt-wmharbtha> . تم تصفحه في 2022/12/16م .
237 الأمم المتحدة . تعزيز فاعلية هيئات مكافحة الفساد . ص 8 .

2. إبداء الرأي، بمبادرة منها أو بطلب من رئيس الحكومة، بخصوص الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية ذات الصلة مباشرة بالوقاية من الفساد الإداري ومكافحته، وفي شأن مخططات تنفيذها .

3. الإعداد أو الإشراف على إعداد برامج خاصة بالوقاية من الفساد الإداري والإسهام في تخليق الحياة العامة، والعمل على تنسيق هذه البرامج، والسهر على تتبع تنفيذها بالتعاون مع جميع السلطات والهيئات المعنية.

4. دراسة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بتقييم وضعية مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه بالمملكة، واقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين هذه الوضعية.

5. تلقي التبليغات والشكايات والمعلومات المتعلقة بحالات الفساد الإداري والتأكد من صحة الأفعال والوقائع التي تتضمنها ، وإحالتها عند الاقتضاء إلى الجهات المختصة .

6. تلقي التبليغات والشكايات والمعلومات حول المخالفات الإدارية والمالية والعمل على دراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها طبقاً لأحكام هذا القانون.

7. القيام بعمليات البحث والتحري عن حالات الفساد الإداري التي تصل إلى علم الهيئة .

8. القيام أو طلب القيام من أي جهة معنية تعميق البحث والتحري في الأفعال التي ثبتت للهيئة بناء على معطيات أو معلومات أو مؤشرات أنها تشكل حالات فساد إداري، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ترتيب الآثار القانونية في ضوء النتائج المتوصل إليها .

إن عمل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المغرب يعد ضعيفاً نسبياً ، حيث أدى بالمغرب للوقوف بمؤشر 38 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 94 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، ونتمنى للهيئة أداء أفضل في ظل نية المشرع المغربي تعديل القانون المنظم لها وإعطائها صلاحيات وحصانة أكبر كما ذكرنا سابقاً .

6.3.1.2.5 خامساً : الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في تونس .

تعد تونس من الدول العربي التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونفذت ما

نصت عليه المادة (6) الاتفاقية بإنشاء هيئة مختصة بمكافحة الفساد، وأطلقت عليها مسمى الهيئة الوطنية

للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك مرسوم إداري عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر

2011 والذي نص في الفصل (12) منه على: "تحدث هيئة عمومية مستقلة تسمى "الهيئة الوطنية

لمكافحة الفساد" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي " .

هدفت تونس من هذا المرسوم الإطاري إلى مكافحة الفساد الإداري المنتشر في القطاعين العام

والخاص ، واستندت بشكل خاص تطوير جهود الوقاية منه وتيسير كشفه وضمان تتبع مرتكبيه وردعهم

ودعم الجهود الدولي للحد منه وتقليل آثاره والعمل على استرجاع عائداته.

ونلاحظ بأن المشرع التونسي يركز بشكل رئيسي على متابعة قضايا الفساد الإداري ، حيث قالت

الجريدة الرسمية التونسية في بر لها صادر بتاريخ 2 يونيو 2022م إن الرئيس التونسي قيس سعيد عزل

57 قاضيا اتهمهم بالفساد والتواطؤ والتستر على متهمين في قضايا إرهاب .

كما نص القانون في الفصل (13) منه على أنه مهام الهيئة هي كالتالي :

1. اقتراح سياسات مكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها باتصال مع الجهات المعنية .
2. إصدار المبادئ التوجيهية العامة باتصال مع الجهات المعنية لمنع الفساد ونظم ملائمة لكشفه .
3. الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاص .
4. تلقي الشكاوى والإشعارات حول حالات الفساد والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية بما في ذلك القضاء .
5. إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بمكافحة الفساد .
6. تيسير الاتصال بين مختلف المصالح والجهات المعنية بمكافحة الفساد وتدعيم التفاعل فيما بينها .
7. جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالفساد لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكلة إليها .
8. نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد عن طريق الحملات التحسيسية وإقامة الندوات واللقاءات وإصدار النشرات والأدلة وتنظيم الدورات التدريبية والإشراف على برامج التكوين .
9. إنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو المساعدة على إنجازها.
10. تعمل الهيئة على التعاون مع نظيراتها بالدول الأجنبية والمنظمات الدولية المختصة ولها أن تبرم معها اتفاقات تعاون في مجال اختصاصها. كما تسعى إلى تبادل الوثائق والدراسات والمعلومات معها بما من شأنه أن يكفل الإنذار المبكر بجرائم الفساد وتفادي ارتكابها وكشفها.

إن عمل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في تونس أدى بتونس للوقوف بمؤشر 40 بمقياس (0-100) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 85 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، علماً بأنها في تطور مستمر حيث كانت في عام 2015م بمقياس 100/38.

6.3.1.2.6 سادساً : الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت

بعد النجاح الذي حققته المملكة العربية السعودية منذ إنشائها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، قامت الكويت بإنشاء جهاز مختص لمكافحة الفساد الإداري بإصدار المشرع الكويتي للقانون رقم 2 لسنة 2016م والذي نص في مادته رقم (3) على : " تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) يشرف عليها وزير العدل وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون " .

كان للمشرع الكويتي أهداف عديدة من إنشاء هذه الهيئة، حيث هدف إلى إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وممتلكات الدولة ، تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري والتي وقعت عليها ، والعمل على مكافحة الفساد الإداري ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه ، وحماية أجهزة الدولة من جرائم الفساد الإداري، وحماية المبلغين عن الفساد الإداري ، وتشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره.

أما عن مهامها ، فنصت المادة (5) من القانون على أن تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات

التالية:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
 2. تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جرمية يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
 3. تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها
 4. حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
 5. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد الإداري .
 6. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الكويت .
 7. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
 8. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد الإداري والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
 9. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.
 10. إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
 11. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
 12. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جرمية جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
- إن عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الكويت في أدي بالكويت للوقوف بمؤشر 42 بمقياس (100-0) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022م ، وتحتل المرتبة 77 عالمياً من أصل 180 دولة طبقاً لنفس المؤشر ، علماً بأنها في تطور مستمر حيث كانت في عام 2017م بمقياس 100/39.

6.3.2 المطلب الثاني : تكوين جهاز مكافحة الفساد الإداري .

بوصولنا لهذا المطلب من الفصل الرابع والأخير فإننا نصل للهدف المنشود من هذه الأطروحة، والذي يتمثل في وضع مقترح نموذج متكامل لجهاز مكافحة الفساد الإداري النموذجي والذي تم تجميع فكرته من أكثر من نموذج ناجح على مستوى العالم .

يتكون جهاز الفساد الإداري الذي يقترحه الباحث من إدارتان رئيسيتان يجتمع فيهما كل الوظائف التي تجعل عمل الجهاز متكامل ، بحيث تجعله جهاز قوي يستطيع مكافحة الفساد الإداري وتطوراته وسد كل الثغرات التي يستطيع الفساد الإداري الدخول منها الدخول منها ، وسوف نتناول شرح تشكيلات ووظائف الإدارتين على النحو التالي :

6.3.2.1 الفرع الأول : الإدارة العامة .

الإدارة العامة هي أهم إدارة في تكوين أي جهاز إداري، حيث أنها تقوم بإدارة الجهاز وفق الضوابط التي حددها المشرع في القانون المنشئ لأي جهاز، وكل إدارة عامة تتكون من عدة وحدات منظمة لعملها نستخلصها في الآتي :

6.3.2.1.1 أولاً: قسم الرئاسة .

بشكل عام يتكون جهاز مكافحة الفساد الإداري من رئيس ونائب رئيس ، وهو أعلى هرم في الجهاز، ويتم تعيينهم من السلطة التي يتبع لها الجهاز ، فلو كان هذا الجهاز يتبع لرئيس الدولة فإنه يختار رئيس الجهاز ونائبه مثل جهاز مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية والتي نصت القانون المنظم لها صراحة في المادة السادسة منه على أن يكون تعيين رئيس الهيئة ونائبة بمرسوم ملكي .

وتختلف مسميات هذا القسم من بلد لآخر، حيث يطلق عليه البعض الأمانة العامة ويطلق عليه البعض الديوان المركزي ، ويطلق عليه البعض كذلك مجلس اليقظة والتقييم ، وبمختلف الأسماء المطلقة على هذا القسم فإن وظيفته الأساسية هي إدارة المهام الإدارية والمالية الخاصة بجهاز مكافحة الفساد الإداري .

ويختلف عدد موظفي هذا القسم من دولة لأخرى ، كما أنه يمكن أن يحتوي هذا القسم على عدد من الأقسام المنظمة للعمل تتبع جميعها للرئيس نفسه ، ومن أشهر التقسيمات التي تتخذها في أغلب الأحيان هو وجود قسم خاص للمحاسبة المالية يدير كافة المهام المالية للجهاز ، وكذلك قسم خاص للخدمات المساندة يهتم بجميع المهام الإدارية ويدير التعليمات الصادرة من الرئيس ويستقبل الطلبات الموجهة له ويدير اجتماعاته ومراسلاته ، وقسم خاص للموارد البشرية والذي يختص بتعيين الكادر الوظيفي للجهاز وتدريبه وعزله .

يقول فرانسيسكو كاردونا²³⁸ : تكمن عادة وظائف هيئة مكافحة الفساد في تطوير وتنسيق استراتيجيات مكافحة الفساد وخطط العمل ، ورصد وتنسيق تنفيذها ، وتقييم كفاءة وفاعلية تدابير مكافحة الفساد .

ومن ذلك نلاحظ أن العمل الرئيسي لجهاز مكافحة الفساد الإداري يقع على عاتق قسم الرئاسة فيتولى قسم الرئاسة الإشراف على تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها، والإشراف المالي والإداري عليها وعلى العاملين فيها، وتصريف أمورها ، ويمكن ذكر بعض أعمال قسم الرئاسة على سبيل المثال لا الحصر في التالي :

238 فرانسو كاردونا . سياسات وهيئات مكافحة الفساد . ص 5 .

1. الإشراف على إعداد اللوائح المالية والوظيفية للجهاز وميزانيته العامة ، ورفعها إلى الجهة العليا المسؤولة عن الجهاز للنظر في اعتمادها .
 2. إصدار اللوائح الإدارية والهيكل التنظيمي والمهام الإدارية للجهاز وتطويرها بشكل مستمر يواكب تطور جرائم الفساد الإداري .
 3. تمثيل الجهاز بصفة رسمية أمام الجهات العامة والخاصة وغيرها.
 4. بناء القوة العاملة للجهاز من خلال التخطيط الإستراتيجي للموظفين واستقطابهم واختيار والتعيين لأنسبهم وإدارة مساهم الوظيفي وتدريبهم وصقل مهاراتهم في مكافحة الفساد الإداري.
 5. وضع خطة شاملة لمكافحة الفساد الإداري تشمل التدابير والإجراءات الوقائية التي تضمن سد الثغرات الموجودة في الأجهزة الإدارية في الدولة وتعميمها عليهم .
 6. تقسيم دوري للخطة الشاملة التي وضعتها لمكافحة الفساد الإداري ومراقبة مدى تطبيقها لدى الأجهزة الأخرى واكتشاف مواطن الضعف لإصلاحها .
 7. مراقبة نزاهة المسؤولين في الدولة عن طريق إدارة تضارب المصالح ورصد امتثال المسؤولين للقوانين، ومراقبة وحفظ سجلات إفصاح المسؤولين عن أصولهم قبل التدرج في المناصب العليا.
 8. مراقبة نزاهة الموظفين العموميين في الدولة عن طريق إدارة تضارب المصالح ورصد امتثال الموظفين للقوانين، ومراقبة وحفظ سجلات إفصاح هؤلاء الموظفين عن أصولهم قبل الانخراط في العمل.
 9. التنسيق بين عمل الإدارات والأقسام التابعة لجهاز مكافحة الفساد الإداري والوقوف على آخر التطورات في مجال عمل هذه الأقسام.
 10. وضع المبادرات التي تسهم في تطوير عمل الجهاز ومراقبة تنفيذها من قبل الإدارات والأقسام التابعة لها.
 11. مراقبة عمل موظفي الجهاز ومعاينة المقصرين وتحفيز الموظفين على العمل بشكل يسهم في رفعة سمعة الجهاز.
 12. إعداد التقارير السنوية عن عمل الجهاز وإنجازاته ورفعها للجهة العليا المسؤولة عن الجهاز.
- ونوه إلى عمل قسم الرئاسة في أي جهاز إداري هو الخط الفاصل بين النجاح والفشل ، فهذه الإدارة هي مسؤولة بالدرجة الأولى عن أي جهاز من الأجهزة الإدارية داخل أي دولة ، بل ويتخطى دورها ليصل إلى مسؤولية تقدم أو تخلف الأمم، فالاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية يقع على عاتقها، فهناك الكثير من الدول التي تمتلك مقومات النجاح الاقتصادي من ناحية الموارد ولكن سوء

الإدارة يبقونها في مواقع متأخرة اقتصادياً ، ولنا خير مثال لذلك سنغافورة ، فهي لا تمتلك أي موارد طبيعية ولكنها أفضل دولة في تسيير الأمور الإدارية لأجهزتها الإدارية .

6.3.2.1.2 ثانياً : قسم أكاديمية مكافحة الفساد الإداري .

يعد التعليم والتدريب المهني في مجال مكافحة الفساد الإداري هما مكونات هامة ورئيسية في تهيئة الكادر الوظيفي المختص في مكافحة هذه الآفة، ولذلك نقترح إنشاء أكاديمية لمكافحة الفساد الإداري، على أن تصبح الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري هي المرجعية الأساسية للتعليم والتدريب والتطوير في العلوم والمعارف والمهارات المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والوقاية منه، وفي المجالات الأخرى ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

في إطار سعي دول العالم لتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد الإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وتحقيق النزاهة داخل جميع الجهات والأجهزة العامة في هذه الدول أنشأت الأكاديميات المختصة بتدريب وتعليم الكوادر الوظيفية في مجال مكافحة الفساد الإداري ، ويتمحور دور الأكاديميات في نشر مفاهيم النزاهة والشفافية، وتدريب الكوادر الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين والكوادر الدولية على نظم مكافحة الفساد الإداري ، وأبرز هذه الأكاديميات هي الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في فيينا والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر ، أما في المملكة العربية السعودية فقد تم إنشاء مركز نزاهة للتدريب والذي يختص بإعداد وتقديم الدورات التدريبية المختصة لمكافحة الفساد الإداري .

وتبرز أهم نقاط عمل الأكاديمية هي:

1. تقوم الأكاديمية بإعداد البرامج التدريبية والمناهج الدراسية المطلوبة واعتماد ميزانيتها وتقديم ذلك لقسم الرئاسة لاعتمادها
2. توفير التعليم الأكاديمي والتدريب المهني وتخريج دفعات من الموظفين المختصين في مجال مكافحة الفساد الإداري (قضاة ووكلاء نيابة وشرطة الفساد).
3. وتقوم الأكاديمية بإجراء البحوث والدراسات حول أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل مواجهته والوقاية منه داخليا ونشرها على مستوى المحلي والدولي.
4. تقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية والبحثية المتميزة للمجتمع المحلي والإقليمي والدولي المحيط بهذه الدولة في مجال مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه .
5. اعتماد نظم سير الأكاديمية بما في ذلك نظامها المالي والإداري وتعيين الكادر التدريسي والكادر الوظيفي بشقيه التدريبي والإداري.
6. وضع مناهج تدريس لجميع مراحل الدراسة في الدولة تختص بتعليم الطلاب أسس مكافحة الفساد الإداري وما يتعلق به من عقوبات والإشراف على هذه المناهج .
7. التطوير الدائم والمستمر للمناهج الدراسية والدورات التدريبية بناءً على التطورات التي تحدث في عالم جرائم الفساد الإداري.
8. توقيع مذكرات التفاهم التي تضمن التعاون والتنسيق مع أكاديميات مكافحة الفساد الإداري على مستوى العالم في مجال تبادل الخبرات ونقل المعرفة عن طريق تبادل المناهج التعليمية والتدريبية والكوادر التدريسية والتدريبية .

وبرى الباحث أن في إنشاء أكاديمية مختصة لمكافحة الفساد الإداري والتي تكون على غرار

أكاديميات الشرطة والقوات المسلحة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة الفائدة الكبيرة التي تعود على الدولة ، حيث أنها تضمن وجود كادر وطني متمرس ومتخصص في مكافحة الفساد الإداري ، وهذا الكادر ينقل خبرته لمجال عمله وكذلك للمحيط الذي يعيش فيه ، فمن المتوقع تأثر أهل وأصدقاء الموظف بما تعلمه من مخاطر جرائم الفساد الإداري وكذلك نقل تدريب عليه من أساليب وطرق مكافحة هذه الآفة .

6.3.2.1.3 ثالثاً : قسم البحوث والدراسات .

أصبح لمراكز البحوث والدراسات دوراً ريادياً في قيادة الدول والمنظمات الدولية على مستوى العالم، حيث أصبحت هذه المراكز أداة مهمة جداً لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفعالة، ونلاحظ بأنه قد ازدادت أعداد هذه المراكز في دول كثيرة وخاصة في كل من أوروبا وأمريكا ودولنا العربية، ولم تعد مراكز البحوث تهتم بمجال واحد بل تنوعت حتى أصبحت تختص في مجالات كثيرة منها السياسية والاقتصادية والعلوم الأخرى.

وللبحوث العلمية التي تنشرها مراكز البحوث والدراسات أهمية كبيرة فهي أحد مؤشرات تقدم الدول ونهضتها ، حيث أنها تعد المركز الأساسي لبناء منظومة متكاملة ومستدامة للقاعدة البيانات والمعلوماتية التي تحتاجها الدول لبناء خطوات التطور والنمو في شتى المجالات ، ومن ناحية أخرى فهي تربط بين الأكاديميين وصناع القرار في أي دولة حيث أنها تقدم رؤى لمختلف المسائل عبر تقديم التسهيل والإرشاد للقرارات التي يتخذها المشرعون ، وهي كذلك تمتاز بأهميتها في الكشف عن المواهب والقدرات الإبداعية وتهيئة الأجواء المناسبة للتفكير العقلاني المثمر وتوسيع مساحة استثمار القدرات والقابلية الإبداعية للباحثين في شتى المجالات.

أما في مجال مكافحة الفساد الإداري فإن الهدف من إنشاء مراكز البحوث والدراسات لمكافحة جرائم الفساد الإداري والوقاية منها هي إعداد البحوث والدراسات المتخصصة في مجالات مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه، وجمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بجرائم الفساد الإداري سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وتصنيفها وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها.

ولمراكز البحوث والدراسات الخاصة بمكافحة الفساد الإداري دور مهم في نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

ولمراكز البحوث في مجال مكافحة الفساد الإداري مهام متشابهة في جميع الأجهزة الموجودة على مستوى العالم وهي :

1. يقوم مركز البحوث والدراسات بإعداد البحوث والدراسات والتقارير ذات الصلة بمجال مكافحة الفساد الإداري والوقاية منه، ومن ضمن تلك الدراسات المسحية والاستطلاعية، التي تقيس فعالية الجهاز، بناءً على المقابلات والاستبيانات الموجهة للمختصين في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
2. جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري، وتصنيفها، وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها.
3. إجراء الدراسات والقياسات المتعلقة بتأثير الفساد الإداري على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وتحليلها، ووضع الوسائل اللازمة لمعالجة ذلك.

4. تهيئة الجو المناسب للأكاديميين المختصين في مكافحة الفساد الإداري لكتابة أبحاثهم

وتبني المبادرات البحثية وتقديم هذه الأبحاث مرفوعة بالتقارير الموجزة للمشرع ليستأنس بها عند اتخاذ القرارات.

5. التعاون مع مراكز البحوث الأخرى المختصة في مجال مكافحة الفساد الإداري لتبادل

الخبرات والأبحاث مما يساهم في تعزيز قاعدة البيانات الموجودة والوصول إلى آخر مستجدات جرائم الفساد الإداري ووضع حلول وقائية لها.

6.3.2.1.4 رابعاً : قسم التعاون الدولي .

يمكن تعريف التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الإداري بأنه العمل الجماعي المتبادل الذي

تقوم به دول العالم فيما بينها لتحقيق الصالح العام للأسرة الدولية بهدف تطوير حياة المجتمع الدولي نحو

الأفضل من خلال إيجاد حلول لمشكلة الفساد الإداري وطرق للوقاية منه من أجل تحسين أحواله

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية التي تعصف بها هذه الآفة.

ويعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الإداري الاستقرار السياسي والاقتصادي ويعمل

على توطيده محققاً أهداف التنمية المستدامة لدول العالم بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية ، ويسهل

إمكانية الحصول على القروض والمساعدات الإنمائية بشروط ميسرة، كما يساعد في التقارب بين الشعوب

وتعزيز مصالحها المشتركة و فض المنازعات بين أعضاء الأسرة الدولية ، وتحقيق التواصل الفاعل والمستمر

بين مختلف مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية مع وزارة الخارجية والتنسيق مع البلدان الصديقة

والمؤسسات الدولية بهدف التعاون في مجال مكافحة جرائم الفساد الإداري والوقاية منها .

على اعتبار أن جرائم الفساد الإداري من الجرائم العابرة للحدود فإن ملاحقة مرتكبيها يتطلب تعاوناً قضائياً إجرائياً بين الدول لتفعيل التعاون التشريعي من خلال عدة آليات ، كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مجموعة من الآليات للتعاون الدولي يمكن تقسيمها إلى آليات تعاون قضائي وتعاون قانوني²³⁹ .

تعمل إدارة التعاون الدولي في أجهزة مكافحة الفساد الإداري على تعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد الإداري، بحيث تقوم مباشرة المهام التالية :

1. متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري التي تعتبر دولتها طرفاً فيها مع الجهات ذات العلاقة من الأجهزة الإدارية المحلية .

2. دراسة مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية والإقليمية والثنائية، المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري وإعداد المقترحات بشأن المصادقة أو الانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعمل الجهاز، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

3. المساهمة على تحقيق المزيد من المساعدة القانونية المتبادلة دول العالم في مجال مكافحة الفساد الإداري عن طريق تقديم التعاون القضائي والمساعدة القانونية كما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4. التواصل مع الهيئات المماثلة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال مكافحة الفساد لتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

239 إيمان بوقصه . 2019 . " آليات التعاون الدولي لمكافحة الفساد " . مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية . الجزائر : جامعة العربي التبسي . م 16 . العدد (4) . ص 153 .

في مجال مكافحة الفساد الإداري ، وتعزيز العلاقات مع الجهات الدولية المعنية بمكافحة الفساد الإداري .

5. دراسة كافة الدعوات الموجهة إلى جهاز مكافحة الفساد الإداري لحضور المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات الإقليمية والدولية، وإعداد أوراق العمل التي سيساهم بها الجهاز في الاجتماعات الإقليمية والدولي .

6. بالتعاون مع قسم الرئاسة في جهاز مكافحة الفساد الإداري يقوم قسم التعاون الدولي بتمثيل الدولة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري .

6.3.2.1.5 خامساً : قسم التوعية والتثقيف .

أصبحت أجهزة الإعلام والاتصال في عصرنا الحالي تتحدى المسافات وتتخطى الحواجز لتجعل من العالم قرية صغيرة يتعابش أفرادها بكل سهولة ، وصارت قوة الدول لا تقاس فقط بأيديولوجياتها السياسية ومواردها المادية والبشرية، بل كذلك بتحكمها في وسائل وتكنولوجيا الاتصال، ذلك أنه تكاد تجمع العديد من الدراسات على أن العالم يعيش اليوم ما يسمى بـ "ثورة" في تكنولوجيا الاتصال والإعلام ، وهي ثورة تتجسد في وفرة قنوات الاتصال ووسائله إضافة إلى تنوع الرسائل الاتصالية وأشكالها.

فوسائل الإعلام في حقيقتها وسائل تثقيف ونشر مهما تعددت أشكالها وظروفها فهي الوسيلة الثقافية لتبادل الأفكار والتجارب، وصاحبة الفضل الأول في النشر والذيع وبدونها تغلق المجتمعات

أبوها لتعيش كل مجموعة في عزلة عن الأخرى، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في تكوين المجتمعات ونقل العلم والمعرفة²⁴⁰.

وبالنسبة للتوعية والتثقيف عن أهمية دور المجتمع في مكافحة الفساد الإداري فإنه من المهم جداً استغلال أجهزة الإعلام والاتصال في نشر الوعي بمفهوم الفساد الإداري وبيان آثاره وخطره على المجتمع وبيان أهمية التسليح بمبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وحماية النزاهة والشفافية وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد الإداري ، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في مجال مكافحة الفساد الإداري .

إن التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد الإداري وسبل مكافحته لها دور هام في حماية المجتمع ووقايته من آثار الفساد الإداري ، ويعتبر اتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد الإداري وآثاره على المجتمع وتوسيع دورها في الأنشطة المناهضة للفساد الإداري ومكافحته تعتبر من الآليات التي أشارت لها الاتفاقية لتشجيع الدول الأعضاء في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز قيم النزاهة والشفافية بالمجتمع ، وتميز منظمات المجتمع المدني بدورها الفعال بالمجتمع انطلاقاً من أهدافها في توعية المجتمع وتثقيفه وبناء تغيير اجتماعي وفق رؤية ثقافية ومبادئ وطنية .

ويهدف جهاز مكافحة الفساد الإداري من خلال قسم التوعية والتثقيف إلى تنمية دور المجتمع

المدني من خلال المشاركة المجتمعية في مكافحة جرائم الفساد الإداري وذلك من خلال :

1. وضع برامج توعية توضح خطورة الفساد الإداري وما قد يسببه من آثار مدمرة على

الدولة ومواطنيها .

240 بن منصور رمضان . 2020 . " دور وسائل الإعلام في التثقيف الصحي " . مجلة دراسات إنسانية واجتماعية . الجزائر: جامعة وهران 2 . م 9 . العدد (2) . ص 202 .

2. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمتقنين المختصين في

مكافحة الفساد الإداري .

3. التركيز على ربط البرامج التوعوية بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وإبراز أخلاق الإسلام

التي يجب أن يتمسك بها المسلمون لينعم المسلمون ببلاد آمنه من الفساد الإداري .

4. إعداد برامج توعية وتثقيف خاصة بالموظفين يتم التركيز فيها على تنمية المواطنة وبيان

أثرها وتنمية الولاء الوظيفي والرقابة الذاتية لدى الموظفين العموميين .

5. إنشاء أجهزة إعلامية خاصة بجهاز مكافحة الفساد الإداري مدعوم من الدولة .

6. العمل على تعزيز الترابط بين الأجهزة الإعلامية في الدول وبين أجهزة مكافحة الفساد

الإداري فيها .

6.3.2.2 الفرع الثاني : إدارة القضاء والمحاكم .

إن القضاء الفعال هو جزء الأساس من أي برنامج شامل لمكافحة الفساد الإداري، فمحاكمة

المسؤولين عن قضايا الفساد الإداري محاكمة ناجحة تتطلب في الحقيقة نظاماً قضائياً فعالاً وجهاز نيابة

يتمتع بالقدرات والمهارات والنزاهة اللازمة لمتابعة التهمة ضد كل مرتكبي قضايا الفساد الإداري وإن كانوا

في مواقع السلطة ، كما يجب أن يحتوي الجهاز على قسم شرطة تابع للمحكم يقوم بالبحث والتحري

والقبض على مرتكبي هذه الجرائم لتقديمهم للعدالة .

تعدد أنماط نظام القضاء التي توجد في بلدان العالم ، حيث تلجأ الدول إلى طرق مختلفة لإعطاء

نظام القضاء لديها السلطة اللازمة لمكافحة الفساد الإداري ، ويسمى في كثير من الدول بالقضاء

الإداري ، وتتمركز أنماط تدخل نظام القضاء في قضايا الفساد الإداري إلى ثلاثة أنماط هي كالتالي :

1. نمط القضاء متعدد الأغراض :

هو النمط الأكثر شيوعاً في دول العالم ، سواءً التي انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو التي لم تنظم إليها ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي انضمت للاتفاقية في أكتوبر 2003م، وبدأ نفاذ الاتفاقية في 14 ديسمبر 2005م ، ويتم القبض على مرتكبي جرائم الفساد الإداري والتحقيق معهم و محاكمتهم في هذا النمط عن طريق القضاء العادي ولا يتم وضع أي ترتيبات مؤسسية أو إجرائية خاصة للقضايا المتعلقة بالفساد الإداري ، ونرى بأن هذا النظام القضائي لا يقدم أي ميزات لجهود الدول لمكافحة جرائم الفساد الإداري ، بل يعيبه الضغط الكبير على النظام بمختلف القضايا المنظورة أمام المحاكم مما يؤدي لتأخير الفصل في قضايا الفساد الإداري التي يجب الفصل فيها بسرعة ودقة عالية نظراً لصعوبتها وسرعة انتشارها ، كما أنه لا يوجد قضاة متخصصون للفصل في جرائم الفساد الإداري علماً بأن اختصاص موظفي أجهزة مكافحة الفساد الإداري هو أحد أبرز أسباب نجاح الدول في مكافحة الفساد الإداري .

2. نمط القضاء المختلط :

النمط الثاني هو نمط نظام المحاكم المختصة ، وفيه تقوم الدول بتعيين محاكم خاصة أو فرعاً خاصاً في نظامها القضائي للفصل بشكل حصري في قضايا الفساد الإداري التي يتم القبض فيها على مرتكبي الجرائم من جهاز الشرطة العادي وترفع أمام نيابة عامة متعددة الأغراض ، ويعد هذا النمط في رأينا أفضل من النمط الأول بحيث يتلافى العيوب التي توصلنا لها في النمط السابق في المحاكم ، ولكن نجد العيوب تتكرر في نظام عمل النيابة العامة متعددة الأغراض وجهاز الشرطة.

3. نمط القضاء المختص :

النمط الثالث وهو نمط نظام القضاء المختص ، حيث تكون فيه كل من المحاكم والنيابة العامة وجهاز الشرطة (شرطة الفساد الإداري) في كيان واحد مختص بملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الإداري والقبض عليهم والتحقيق معهم وتوقيع العقوبة المنصوصة قانوناً عليهم ، ونرى بأن هذا النموذج هو أفضل نموذج تجتمع فيه أسباب نجاح أجهزة مكافحة الفساد الإداري التي تم ذكرها في هذا الفصل من الأطروحة بما يضمن مكافحة جرائم الفساد الإداري بصورة صحيحة ، ولذا سوف نأخذ هذا النمط بشيء من التفصيل في هذا الفرع .

6.3.2.2.1 أولاً : المحاكم .

إن محاكم مكافحة الفساد الإداري ليست محاكم ذات اختصاص عام ، بل تقتصر في البت في قضايا جرائم الفساد الإداري التي يرتكبها الموظفون العامون أو من في حكمهم ، وهذه الجرائم تنشأ بموجب تشريعات مكافحة الفساد الإداري التي شرعتها السلطة المختصة في كل دولة ، وتكمن الفائدة من إنشاء هذه المحاكم في تخفيف العبء عن القضاء العادي بسبب كثرة القضايا المنظورة أمامه ، وكذلك إعطاء جرائم الفساد الإداري حقها في المكافحة والوقاية .

رغم الخلاف حول طبيعة وظيفة المحاكم (أو ما يسمى في كثير من الدول بالقضاء الإداري) وما إذا كانت وظيفة علاجية أم وظيفة وقائية أم الاثنين معا ، فإن نرى أن دور القضاء في مكافحة جرائم الفساد يبقى دوراً مهماً جداً يجب الوقوف عنده وتوضيحه ، حيث يتراوح هذا الدور بين الدور العلاجي المتمثل في الردع الخاص من خلال محاسبة وعقاب مرتكبي الفساد الإداري وبين الدور الوقائي المتمثل في الردع العام .

فإذا كانت الملاحقة الجنائية هي الوسيلة المحققة لإنزال العقاب بمرتكبي جرائم الفساد الإداري وتوفير الردع العام والخاص عن طريق تطبيق العقوبات الجنائية المشرعة في القانون بهدف مكافحته ، فإن هذا التطبيق لا يتم إلا بقيام قضاء عادل تتوفر لأجهزته كافة الإمكانيات البشرية والمادية ويمارس دوره بفعالية وأمانة لمواجهة الفاسدين .

ولضمان نجاح المحاكم للقيام بعملها في مجال مكافحة الفساد الإداري يتطلب أن تتوفر لها مبدئين أساسيين مهمين وهما ضمان استقلال القضاء ، وتخصص القضاة في مجال مكافحة الفساد الإداري.

1. استقلال القضاء :

أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهمية استقلال القضاء و ماله من دور حاسم في مكافحة الفساد الإداري ، وحثت الدول على اتخاذ كافة التدابير الممكنة لدعم استقلالية جهاز مكافحة الفساد الإداري بشكل عام والجهاز القضائي بشكل خاص ، وذلك لأن استقلال القضاء يضمن لها العمل بكل حيادية ونزاهة ويضمن عدم وقوع السلطة القضائية في يد الفاسدين ليستخدموها كغطاء لأعمالهم الفاسدة .

2. تخصص القضاة في جرائم الفساد الإداري .

تقضي القاعدة بأن تكون الأحكام الصادرة بالإدانة مبنية على اليقين ، غير أن صعوبة كشف وإثبات جرائم الفساد الإداري بالنظر إلى كونها من الجرائم المعقدة والمركبة، يفتح باب الشك حول ضلوع المتهم في الجرم ، و الشك يعني البراءة والإفلات من العقاب، لذلك لا بد من وجود قضاة متخصصين في جرائم الفساد الإداري متخرجين من أكاديمية مختصة بمكافحة الفساد الإداري أو لديهم خبرة عملية في هذا المجال يستطيعون فهم الأساليب المتطورة المستعملة في جرائم الفساد الإداري و لهم القدرة على الوصول إلى الحقيقة وبناء أحكامه على يقين تام .

و في هذا السياق فإن نهوض المحاكم بتطبيق القانون بكل حياد وتجرد مع استقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية مع خبرة قضائها يجعلها أكثر كفاءة وقوة لكشف جرائم الفساد الإداري وتوقيع العقوبة على مرتكبيها ، لذلك فإن محاربة الفساد الإداري تمر حتما عبر توفير عدالة جنائية فعالة تكفل مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إقرار مجموعة من المبادئ و الآليات القانونية لتفعيل العدالة الجنائية في مجال مكافحة جرائم الفساد الإداري، فضلا عن خلق مجموعة الآليات المؤسساتية و الإجرائية للكشف عن الجريمة وتشجيع الإبلاغ عنها .

6.3.2.2.2 ثانياً : نيابة مكافحة الفساد الإداري .

تسمى نيابة مكافحة الفساد بالنيابة الإدارية في بعض البلدان ، وتسمى بالادعاء العام في دول أخرى، وبمختلف تسميتها فإنها هيئة من الهيئات القضائية التي لها وظيفة التحقيق في كل الجرائم الفساد الإداري ، وتوكل إليها بعض الدول التحقيق في المخالفات المسلكية الأخرى التي يرتكبها الموظفين أثناء أو بسبب تأديتهم لأعمال وظيفتهم .

وتعتبر نيابة مكافحة الفساد الإداري هيئة قضائية مختصة بالتحقيق في كل جرائم مكافحة الفساد الإداري ، حيث لها وحدها دون غيرها سلطة التحقيق مع المتهمين في قضايا الفساد الإداري ، ولها سلطة الاتهام في الادعاءات أمام المحاكم المختصة في نفس القضايا ، بجانب سلطة الطعن على أحكام هذه المحاكم أمام المحكمة المختصة .

وتعد نيابة مكافحة الفساد الإداري ممثلة المجتمع والنائبة عنه فيما يتعلق بمكافحة جرائم الفساد الإداري، ولذلك يقال أنها القوامة على هذه الدعوى، أو الأمانة عليها، والساهرة عليها ، وكلها الفاظ تكشف عن عمق الارتباط الوظيفي بين نيابة مكافحة الفساد الإداري والدعوى الخاصة بذلك ، إذ

تتمارس النيابة بصفقتها خصماً مدافعاً عن المجتمع في الدعوى المرفوعة وظيفته أساسية هي إقامة هذه الدعوى ومباشرتها ، وهي تملك هذه الوظيفة بصفقتها وكيلة عن المجتمع الذي له الحق في إقامة الدعوى على مرتكبي جرائم الفساد الإداري ، وبشيء من التفصيل فإن عمل النيابة العامة يتمحور حول الآتي :

1. تحريك الدعوى الجزائية في حال وجود أدلة على وجود جريمة فساد إداري .
2. إدارة مسرح الجريمة والإشراف على أعمال شرطة مكافحة الفساد الإداري من خلال مرحلة جمع الأدلة والتحري للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة منهم .
3. التحقيق مع المتهمين بارتكاب جرائم تصنف من جرائم الفساد الإداري حسب قانون كل دولة وتحيل من يثبت تواطؤهم إلى المحكمة المختصة لتوقيع العقاب عليهم .
4. سماع الشهود في قضايا الفساد الإداري وجمع الأدلة وتحريزها وفحصها للتأكد من صحتها وسلامتها .
5. تمثل نيابة مكافحة الفساد الإداري المجتمع في قضايا الفساد الإداري من خلال المشاركة في جميع مراحل التقاضي في المحاكم المختصة .
6. تقوم النيابة بمراجعة الأحكام الصادرة من محاكم مكافحة الفساد الإداري أو المحاكم الأخرى وفحصها والتحقق من صحتها والاطعن عليها .
7. تلقي التصريحات الخاصة بملكات الموظفين العموميين بصفة دورية والعمل على استغلال هذه المعلومات من أجل المحافظة على الممتلكات العامة من خلال مراقبة نشاطات الموظفين المشبوهة .
8. إعداد برامج خاصة بحماية الشهود في قضايا الفساد الإداري ومراقبة تطبيق شركة مكافحة الفساد لهذا البرنامج ، والعمل على تطوير آلية العمل بالبرنامج بشكل مستمر .

9. استقبال البلاغات و الشكاوي التي تصل من الجمهور فيما يتعلق بقضايا الفساد الإداري

الواردة من شرطة مكافحة الفساد الإداري والتحقيق فيها .

10. ومن أهم أدوار نيابة مكافحة الفساد الإداري أنها تقوم بتحليل الأسباب التي أدت إلى

وقوع جرائم الفساد الإداري وتضع صيغة الحلول العلمية والتشريعية لتعرضها على الجهات

المختصة، لكي تحد من حدوث الفساد الإداري .

6.3.2.2.3 ثالثاً : شرطة مكافحة الفساد الإداري .

وهذه الشرطة هي سلطة من سلطات الضبط القضائي، وتسمى في بعض الدول بإدارة المباحث

الإدارية ، ويقصد بالضبط القضائي في هذا السياق : مجموعة الإجراءات والأوامر التي تتخذها سلطات

الضبط القضائي منذ وقوع الجريمة، بما في ذلك استقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها

واحالتهم إلى النيابة المختصة .

وتكمن أهمية وظيفة الضبط القضائي في عملية البحث والتحري عن جرائم الفساد الإداري

بمختلف درجاتها ، وكذلك البحث عن مرتكبي هذه الجرائم والمساهمين والشركاء فيها ، وجمع المعلومات

عنهم ، وتهيئة ملف القضية وتقديمه للنيابة المختصة باعتبارها جهة الإشراف على الضبط القضائي

والمختصة بالتحقيق في القضية وتحريك الدعوى فيها .

في أغلب الأحيان يتبع موظفو شرطة مكافحة الفساد الإداري لنيابة مكافحة الفساد الإداري فيما

يتعلق بأعمال هذه الوظيفة وللنائب العام فيها أن يوجه للموظفين تنبيهاً إذا تولى أي من هؤلاء الموظفين

عن أداء مهامه الموكلة إليه، كما أن له أن يقترح على المرجع المختص ما يقتضيه الحال من التدابير

التأديبية، وله معاقبتهم على تقصيرهم في أداء أعمال وظيفتهم .

في نظرنا، هذه الوظيفة هي وظيفة مهمة جداً ، وذلك على عكس الواضح من أنها مرحلة ثانوية لأنها تعتبر شبه قضائية ، حيث أنها تعد المرحلة الأولى من مراحل الكشف عن جرائم الفساد الإداري وملاحقة مرتكبها وجمع الأدلة التي تدينهم ، وبالتالي هي الأساس التي تقوم عليه جميع دعاوي الفساد الإداري ، فهي اللبنة الأساسية التي تقوم عليها جهود مكافحة الفساد الإداري في جهاز مكافحة الفساد الإداري بشكل عام ، وفي القسم القضائي منه بشكل خاص .

وفي أغلب أقسام شرطة مكافحة الفساد الإداري تكون المهام الموكلة إليهم هي كالتالي :

1. البحث والتحري عن قضايا الفساد الإداري وملاحقة مرتكبها والقبض عليهم وسماع أقوالهم ومواجهتهم بالأدلة .
2. الانتقال لمسرح الجريمة للاستدلال وجمع الأدلة التي تدين مرتكبي جرائم الفساد الإداري وحفظها وعرضها على النيابة المختصة .
3. تفتيش مكان سكن وعمل وممتلكات المشتبه بهم بأمر من النيابة العامة المختصة للاستدلال وجمع الأدلة المرتبطة بجرائم الفساد الإداري .
4. إعداد ملف الدعوى بجميع أركانه ورفعها للنيابة المختصة لتحريك الدعوى ضد مرتكبي جرائم الفساد الإداري .
5. تقديم المساعدة لوكلاء النيابة وتزويدهم بما يصل إليهم من معلومات عن جرائم الفساد الإداري .
6. استقبال الشكاوى والمعلومات من الجمهور عن قضايا الفساد الإداري والتحري عن صحتها واتخاذ الإجراءات فيها .

7. العمل على تنفيذ برنامج حماية الشهود والمبلغين في جرائم الفساد الإداري بالتعاون مع

نيابة مكافحة الفساد الإداري والجهات المختصة .

8. تنفيذ الأوامر الصادرة من النيابة العامة الخاصة بمجال مكافحة الفساد الإداري .

